ورشة عمل حول إدمان الإنترنت:
أفضل الممارسات لحماية الأطفال من العنف عبر الإنترنت
في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

15-14 أكتوبر 2025، مقر سيسرك، أنقر

التقرير النهائي

الخلفية

نظم سيسرك، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وبالتعاون مع أجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المتخصصة ذات الصلة، ورشة عمل على مدى يومين حول "إدمان الإنترنت: أفضل الممارسات لحماية الأطفال من العنف عبر الإنترنت في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" خلال فترة 14-15 أكتوبر 2025، في مقره بأنقرة، الجمهورية التركية.

وجاء تنظيم ورشة العمل في إطار تنفيذ القرار رقم B/48/MCSD-2/2023 الصادر عن الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري حول التنمية الاجتماعية، الذي عقد يومي 5 و6 يونيو 2023 في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وجمعَت 65 ممثلا من الوزارات والمؤسسات/الهيئات الوطنية ذات الصلة في 27 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك ممثلون عن الأمانة العامة للمنظمة وثلاث مؤسسات تابعة لها، وهي: مجمع الفقه الإسلامي الدولي (IIFA)، واللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (IPHRC)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). كما شارك ممثلون من منظمات وطنية ودولية ومنظمات المجتمع المدني، من بينها: معهد الدوحة الدولي للأسرة (DIFI)، ومعهد "إنستيتو سوسيال"، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وهيئة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وجمعية الهلال الأخضر التركية، ومنظمة الصحة العالمية (WHO).

الأهداف

تمثلت أهداف ورشة العمل فيما يلي:

- استكشاف وإبراز مدى تأثير الإدمان على الإنترنت والتنمر الإلكتروني على الأطفال، خاصة صحتهم البدنية والنفسية وأدائهم الدراسي وأسرهم.
- إذكاء الوعي بشأن المخاطر الممكنة والعواقب السيئة التي قد ترتبط باستخدام الأطفال المفرط للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي،
- التشجيع على تبادل الدرايات والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بمكافحة إدمان الإنترنت في أوساط الأطفال،
- تيسير عملية الحوار بشأن السياسات والاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى مكافحة الإفراط في استخدام التكنولوجيات الرقمية من قبل الأطفال، بما في ذلك إنفاذ التشريعات القائمة،
- تحديد أنجع الآليات والاستراتيجيات للتعامل مع مختلف أشكال الأخطار الرقمية الناشئة التي تهدد سلامة الأطفال ومستوى رفاههم وتطورهم.

الجلسة الافتتاحية

استُهلّت الورشة بتلاوة آيات من القرآن الكريم. وبعد ذلك، أُلقيت كلمات ترحيبية من قبل كل من معالي السيدة زهراء زُمرد سَلجوق، المديرة العامة لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، وسعادة الدكتورة أمينة الهاجري، المديرة العامة للشؤون الثقافية والاجتماعية والأسرية بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وسعادة السيد أحمد رشاد، نائب رئيس البعثة في سفارة جمهورية مصر العربية في أنقرة، بصفته ممثلا عن رئاسة الدورة الحالية للمؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي حول التنمية الاجتماعية. تلتها كلمات افتتاحية لكل من سعادة السفير الدكتور محمد غُلّو أوغلو، نائب رئيس جمعية الهلال الأخضر التركية، ومعالي الدكتورة سِفيم صايِم ماداق، نائبة وزير الأسرة والخدمات الاجتماعية في الجمهورية التركية.

في كلمتها، عبّرت معالي السيدة سلجوق عن شكرها للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على تعاونها في تنظيم هذه الورشة. وأكدت على الحاجة الملحّة لمعالجة ظاهرة الإدمان على الإنترنت والمخاطر الإلكترونية التي تُشكّل تهديدا خطيرا على رفاه الأطفال

التقرير النهائي

وصحتهم النفسية ونموّهم، ولا سيّما في بلدان المنظمة التي تزيد فيها نسبة من هم دون سن الـ25 عن نصف السكان. ودعت معالي السيدة سلجوق إلى بذل جهود جماعية من أجل إيجاد بيئات رقمية أكثر أمانا من خلال التعليم، والتوعية، وتعزيز الصلابة النفسية والعاطفية. كما أبرزت الجهود المتواصلة التي يبذلها سيسرك في تعزيز العمل المنسّق بين البلدان الأعضاء من خلال الإحصاءات، والأبحاث، ومبادرات بناء القدرات، والتعاون الفني، بهدف حماية رفاه جيل الشباب في العصر الرقمي.

وفي كلمتها، حذّرت سعادة الدكتورة أمينة الهاجري من مخاطر الإدمان على الإنترنت وآثاره طويلة الأمد، لما يسبّبه من تعريض الأطفال للعنف الإلكتروني، والتنمر السيبراني، والاستغلال، والمحتوى الضار الذي قد يحضّ على إيذاء النفس والسلوك العدواني. كما أشارت إلى أن هذا التعرض يمكن أن يؤدي إلى الإحساس بالقلق والاكتئاب والعزلة، وقد يفضي في الحالات الشديدة إلى سلوكيات مدمّرة للذات. وأكدت الدكتورة الهاجري أن الاعتماد المفرط على الشاشات يُضعف النمو الصحي للأطفال ويُفكك الروابط الأسرية، داعية إلى تعزيز التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال. كما أشارت الدكتورة الهاجري إلى أنه وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، لا يزال الأطفال في غزة يرزحون تحت وطأة عدم الاستقرار والحرمان، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والدعم النفسي والتعليم. وطالبت المجتمع الدولي بالتحرك بصورة جماعية لصون الحقوق الأساسية لأطفال غزة، وتوفير دعم مستدام يمكنهم من إعادة بناء حياتهم.

وفي كلمته، أشار سعادة السيد أحمد رشاد إلى الارتفاع المقلق في معدلات الإدمان على الإنترنت على مستوى العالم، مؤكدا على ضرورة رفع مستوى الوعي وتثقيف الأطفال حول الاستخدام المسؤول والفعّال للأدوات الرقمية. وبيّن أن فئة الشباب تُعتبر الأكثر عرضة لهذه المخاطر، موضحا أن مصر تولي قضايا الطفولة أولوية خاصة ضمن رؤيتها الاستراتيجية. كما عبّر عن شكره لسيسرك ومنظمة التعاون الإسلامي على تنظيم هذه الفعالية ذي الأهمية الكبيرة.

وفي كلمته الافتتاحية، أشار سعادة السفير الدكتور محمد غُلّو أوغلو إلى التحديات المتزايدة المرتبطة بظاهرة الإدمان على الإنترنت في صفوف الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وأكد على ضرورة تبنّي أساليب وقائية، مبرزا أهم الأولويات في هذا المجال، ومنها: تعزيز أنماط الحياة الصحية، وإنشاء مراكز متخصصة لإعادة التأهيل، ورفع مستوى الوعي لدى الأسر والمدارس، وتعزيز التعاون على جميع المستويات. واختتم كلمته بالتعبير عن شكره لكل من المنظمة وسيسرك على تنظيم هذه الورشة ودعمهما للتعاون في معالجة هذه القضية الهامة.

وأكدت معالي الدكتورة سِفيم صايِم ماداق في كلمتها على أهمية المشاركة الشاملة وإيجاد حلول فعّالة للتحديات الاجتماعية القائمة في العصر الرقمي. وأشارت إلى أن وتيرة التغير التكنولوجي السريعة تتطلّب بذل جهود أكبر لحماية الأطفال في الفضاء الإلكتروني. وفي هذا السياق، أبرزت إعلان تركيا عام 2025 كونه "عام الأسرة"، مشددة على ضرورة تعزيز دور الأسرة وتكثيف التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة المخاطر مثل التنمّر الإلكتروني والإساءة عبر الإنترنت. كما استعرضت الجهود الوطنية المبذولة، بما في ذلك تنظيم الورش والدورات التدريبية والاستشارات ومبادرات إزالة السموم الرقمية، والتي استفاد منها الملايين من الأشخاص. واختتمت الدكتورة ماداق كلمتها بالدعوة إلى إقامة شراكات قوية لضمان مستقبل رقمي أكثر أمانا للأطفال.

اليوم الأول

الجلسة 1: الآثار الصحية الناجمة عن إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني

استنادا إلى جدول أعمال الورشة (راجع الملحق 1)، تناولت هذه الجلسة الآثار الصحية الجسدية والنفسية للعصر الرقمي على الأطفال والشباب، مع التركيز على قضايا مثل الإدمان على الإنترنت والتنمر السيبراني. وناقش المشاركون كيفية تأثير الانخراط

التقرير النهائي

المتزايد في العالم الرقمي على الرفاه العام، واستعرضوا المخاطر الصحية الناشئة المرتبطة بتغير أنماط السلوك عبر الإنترنت. كما سلّطت الجلسة الضوء على نتائج الأبحاث وأفضل الممارسات الداعمة لعمليات الكشف المبكر واستراتيجيات الوقاية. واختُتمت الجلسة بفقرة للأسئلة والأجوبة عقب العروض.

وفيما يلي ملخصات المداخلات والعروض التي قدّمها المتحدثون:

1. الأردن

استعرضت المملكة الأردنية الهاشمية تجربتها الوطنية في معالجة قضايا الإدمان على الإنترنت، والتنمر السيبراني، والاستغلال عبر الإنترنت بين الأطفال والشباب. وأشارت إلى أن الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي جعل من هذه القضايا مصدر قلق رئيسي للصحة العامة، لما لها من ارتباط بالقلق والعزلة واضطرابات النوم. كما تم التأكيد على عدد من المبادرات الوطنية مثل مبادرة "علِّم لا تَعلم"، ومبادرة "خفارة المجتمعات المحلية"، وبرنامج "أمان الطفل" التابع لمؤسسة نهر الأردن، والتي تركز على الوقاية، وتمكين الأسرة، ورفع مستوى الوعي المجتمعي. وتم أيضا تسليط الضوء على فاعلي "الخط الساخن 110 لمؤسسة نهر الأردن" ومديرية حماية الأسرة والأحداث، لما يوفرانه من دعم يتميز بالسرية واستجابات متخصصة لضحايا الإساءة الرقمية.

وتسعى الجهود المستمرة في الأردن إلى تعزيز التعليم والسياسات من خلال إدماج مفاهيم السلامة الرقمية ضمن المناهج المدرسية، وتنفيذ السياسة الوطنية للإدماج الرقمي (2025). كما يساهم التعاون مع القطاع الخاص، مثل حملة #شلة_بوزيتف التي أطلقتها شركة أورنج الأردن، في تعزيز الوعي بأهمية الأمان الرقمي. وعلى الرغم من هذه الجهود، ما تزال هناك تحديات قائمة، من أبرزها انخفاض مستوى الوعي لدى أولياء الأمور، والحاجة إلى تحديث التشريعات بشكل مستمر. وقد أوصت المداخلات بضرورة تعزيز أنظمة الدعم الاجتماعي، وإجراء إصلاحات قانونية لحماية الضحايا، وتوسيع نطاق التعاون بين مختلف الجهات المعنية، لضمان بيئة رقمية أكثر أمانا للأطفال.

2. نيجيريا

استعرضت نيجيريا إطارها الوطني لمعالجة قضايا التنمر الإلكتروني، والإدمان على الإنترنت، والعنف عبر الإنترنت الموجّه ضد الأطفال. وأشار إلى أن التوسع السريع في الوصول إلى الإنترنت بين فئة الشباب قد أوجد فرصا جديدة للتعلّم، لكنه في الوقت ذاته زاد من احتمالات التعرّض للمخاطر الرقمية مثل الاستدراج الإلكتروني، والابتزاز باستخدام محتويات فاضحة، والاستخدام المفرط للشاشات. وتستند الجهود الوطنية لحماية الأطفال في البيئة الرقمية إلى مجموعة من التشريعات الرئيسية، من بينها قانون حقوق الطفل (2003)، وقانون الجرائم الإلكترونية (2015)، وقانون حماية البيانات في نيجيريا (2023). كما تعزز وثيقتي السياسة والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2021) والورقة البيضاء لهيئة تطوير تكنولوجيا المعلومات (NITDA) بشأن إطار الحماية من الأضرار الإلكترونية (2024) من مسؤولية المنصات الرقمية، وتشجع على التنسيق الوثيق بين الهيئات الحكومية والجهات الأمنية.

وتم التأكيد على دور المدارس والأسر ومنظمات المجتمع المدني في جهود الوقاية، من خلال مبادرات حماية الطفل على الإنترنت التي تنفذها هيئة الاتصالات النيجيرية (NCC)، وبرامج الثقافة الرقمية، وخدمات الدعم النفسي والصحي. وعلى الرغم من التقدّم الملحوظ في هذا المجال، ما تزال هناك تحديات قائمة، من أبرزها ضعف تنفيذ القوانين، ومحدودية الخدمات النفسية والاجتماعية، وانخفاض مستوى المساءلة لدى المنصات الرقمية. وقد تم التأكيد على أهمية تعزيز الإطار التشريعي، وتطوير القدرات الرقمية في مجال الطب الشرعي، وتوسيع نطاق التعاون بين جميع الجهات المعنية، من أجل ضمان فضاء رقمي آمن وداعم للأطفال في نيجيريا.

3. جمعية الهلال الأخضر التركي

تطرقت جمعية الهلال الأخضر التركية إلى الآثار النفسية والسريرية للتنمّر الإلكتروني على الأطفال والمراهقين. ويُعرَّف التنمر الإلكتروني بأنه إيذاء متكرر ومتعمد باستخدام الأدوات الرقمية، وهو يشترك في العديد من الخصائص مع التنمر التقليدي، إلا أن السرية والاتصال المستمر تضاعفان من تأثيره وخطورته. وغالبا ما يؤدي هذا النوع من التنمّر إلى الاكتئاب والقلق وتدني تقدير الذات والانعزال الاجتماعي، وقد يصل في بعض الحالات إلى أفكار انتحارية. ويُعدّ المراهقون الفئة الأكثر عرضة للخطر بسبب عدم الاستقرار العاطفي والاندفاعية وصعوبة ضبط الغضب. وأكد الدكتور كاداك على أهمية التشخيص المبكر والتدخل السريع للوقاية من الأضرار النفسية طويلة الأمد ودعم التعافي العاطفي.

كما تم تسليط الضوء على أهمية بناء الصلابة الرقمية، إذ تُمكّن الأفراد من التعافي والتكيّف بعد التعرض لتجارب سلبية على الإنترنت، من خلال التنظيم الانفعالي، ودعم الأسرة، وممارسة أنشطة متوازنة خارج الفضاء الرقمي. وتمّ عرض برامج التثقيف النفسي والتوعية الموجّهة للأسر والمدارس باعتبارها من أهم الإجراءات الوقائية. كما تمّ تقديم نموذج بيدام (مركز استشارات الهلال الأخضر) بوصفه برنامجا يقدم استشارات مجانية تتعلق بالصحة النفسية وتدخلات قائمة على الأسرة لمعالجة الإدمان على الإنترنت والتنمّر الإلكتروني. وتركّز هذه البرامج على السلوك الآمن عبر الإنترنت، والتوعية بالخصوصية الرقمية، وتعزيز التواصل الأسري. وأوصى العرض بضرورة تعزيز التعاون بين المتخصصين في الرعاية الصحية والمعلمين والأسر من أجل تهيئة بيئة رقمية أكثر أمانا وتوازنا للشباب.

4. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

تطرّق صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الآثار الصحية والاجتماعية لاستخدام التكنولوجيا بين المراهقين، مبرزا الفرص والمخاطر التي يحملها العصر الرقمي. ففي حين توفّر الإنترنت أدوات قيّمة للتواصل والتعلّم والتفاعل الاجتماعي، فإنها في المقابل يعرّض الشباب لمخاطر متعددة مثل التنمّر الإلكتروني، والإدمان الرقمي، والمحتوى الفاحش، والقمار عبر الإنترنت، والمعلومات المضللة. وترتبط هذه المشكلات بآثار صحية جسدية مثل إجهاد العينين والسمنة واضطرابات النوم، إضافة إلى عواقب نفسية تشمل القلق والاكتئاب والشعور بالوحدة والسلوك الانتحاري. كما تم تسليط الضوء على المخاطر المتزايدة المرتبطة بالتلاعب الخوارزمي واضطراب الهوية والتعرض للمحتوى الضار في البيئات الافتراضية والتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي (AI) والميتافيرس (Metaverse).

وجدّد صندوق الأمم المتحدة للسكان التزامه بحماية الشباب من العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتكب عبر التكنولوجيا (TFGBV) ومن غيره من الأضرار الإلكترونية، وذلك من خلال إنتاج الأدلة، والترويج للسياسات الداعمة، وتقديم الدعم المتمحور حول الضحايا. وتم تسليط الضوء على المبادرات الرئيسية، بما في ذلك بحث تركيا حول العنف الرقمي (2021)، وموجز عام (2024) " التعامل مع التوجهات الكبرى: ضمن إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ذكراه الثلاثين، بالإضافة إلى إعداد دليل بشأن الاستخدام الآمن والأخلاقي للتكنولوجيا في معالجة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي (2023). كما يدعم الصندوق الخطوط الساخنة والفضاءات الآمنة وبرامج التدريب التي تعزز المهارات الرقمية وتروّج لثقافة الأمان على الإنترنت، بما في ذلك مشروع "روزيتا (ROSETTA)" والمبادرات الشبابية مثل حاضنة طاقات الشباب (Youth Power Hub). واختُتم العرض بالتأكيد على أهمية التعاون متعدد الأطراف، وتعزيز الثقافة الرقمية، وتصميم التكنولوجيا وفق المبادئ الأخلاقية لضمان أن تكون جميع الفضاءات الرقمية آمنة وشاملة ومُمكّنة للشباب.

5. منظمة الصحة العالمية (WHO)

استعرضت منظمة الصحة العالمية الآثار الصحية للإدمان على الإنترنت والتنمّر السيبراني على الأطفال والمراهقين، معتبرة أن السلوك الرقمي أصبح أحد المحددات الرئيسة للصحة العامة. وأوضحت أن الإفراط في استخدام الشاشات والانخراط غير المنضبط في الأنشطة عبر الإنترنت يُعدّان من أبرز العوامل المسببة للمشكلات الجسدية والنفسية، مثل اضطرابات النوم، والضغط النفسي، والقلق، والاكتئاب، والعزلة الاجتماعية. وبيّنت بيانات منظمة الصحة العالمية أن 12% من المراهقين معرّضون لخطر إدمان الألعاب الإلكترونية، بينما 13% من الفتيات أبلغن عن استخدام مفرط لمواقع التواصل الاجتماعي مقارنة بنسبة 9% من الفتيان. كما أظهرت الإحصاءات أن واحدا من كل ثلاثة مراهقين في العالم قد تعرّض للتنمّر عبر الإنترنت. وأكدت المنظمة أن هذه السلوكيات لا تؤثر على الصحة النفسية فحسب، بل تُضعف أيضا التركيز والقدرة على التعلّم والتنظيم الانفعالي، مما يترك آثارا طويلة الأمد على الرفاه العام والنمو النفسي والاجتماعي.

وتم التأكيد على أهمية الكشف المبكر عن السلوكيات الرقمية الخطرة وضرورة تعزيز استراتيجيات الوقاية ضمن أنظمة الصحة والتعليم. وقد طُرحت مجموعة من الإجراءات العملية، من بينها برامج الثقافة الرقمية في المدارس، والإرشاد الأسري، والتعاون مع شركات التكنولوجيا لإنشاء منصات إلكترونية أكثر أمانا. كما تم عرض برنامج "KiVa" المعتمد في فنلندا، الذي أسهم في تقليل معدلات التنمّر بأكثر من 30%، ومراكز علاج إدمان الإنترنت للشباب في كوريا التي تجمع بين العلاج الأسري والدعم النفسي، كنماذج فعّالة في هذا المجال. وأُشير أيضا إلى شراكة منظمة الصحة العالمية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في تنفيذ حملات الرفاه الرقمي وتوجيه الأسر ومقدّمي الرعاية، مع التأكيد على أن حماية الأطفال عبر الإنترنت مسؤولية مشتركة بين الحكومات والأسر والمعلمين والقطاع الخاص. واختُتم العرض بتجديد دعوة منظمة الصحة العالمية إلى بناء مستقبل رقمي أكثر صحة وأمانا، يتيح لكل طفل أن ينمو ويزدهر في العالمين الرقمي والواقعي على حد سواء.

الجلسة 2: تعليم الأطفال في عصر الإنترنت

تناولت هذه الجلسة تأثير التقنيات الرقمية على تعليم الأطفال، بما في ذلك التغيرات في أساليب التعليم، وإمكانية الوصول إلى الموارد التعليمية، وأدوار المعلمين والأسر. وشملت المناقشات قضايا متعددة مثل الفجوة الرقمية، والسلامة على الإنترنت، ومدة استخدام الشاشات، والثقافة الرقمية. كما ركزت على تحديد الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات الداعمة لتوفير تعليم آمن وفعّال لجميع الأطفال في العصر الرقمي. واختُتمت الجلسة بفقرة للأسئلة والأجوبة عقب العروض.

وفيما يلي ملخصات المداخلات والعروض التي قدّمها المتحدثون:

1. العراق

أكدت العراق على أهمية حماية الأطفال في جميع مراحل نموّهم، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى المراهقة، مشيرة إلى أن العراق كان من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989). كما أشارت إلى الجهود المستمرة لإقرار قانون حماية الطفل، الذي يتضمن بنودا تحظر بيع الألعاب الإلكترونية العنيفة التي قد تُشجع على السلوك العدواني لدى الأطفال والمراهقين.

وقد نفّذت وزارة التربية العراقية عددا من المبادرات لدمج الأدوات الرقمية في عملية التعليم مع ضمان السلامة والشمولية. كما أطلقت الوزارة المدرسة الإلكترونية الحكومية لتكون خيارا بديلا أو مكمّلا للطلاب الذين يتعذر عليهم الحضور شخصيا بسبب الظروف الصحية أو الجغرافية. وتم رقمنة المواد التعليمية، وإطلاق برامج إبداعية مثل "حسن وريم" التي تستخدم الدروس المتحركة لجعل التعلّم أكثر جاذبية للطلبة الصغار. وتُعتبر منصّة "نيوتن" نظام التعليم الإلكتروني الرسمي في العراق، وأداة رئيسية

التقرير النهائي

لدعم التعليم عن بُعد، ولا سيّما خلال جائحة كوفيد-19 وما بعدها. وتهدف هذه المبادرات مجتمعة إلى تحقيق توازن بين التقدّم الرقمي وحماية الأطفال وضمان رفاهيم في البيئة الإلكترونية.

2. جزر المالديف

عرضت جمهورية المالديف نهجها في تعليم الأطفال في العصر الرقمي، مشيرة إلى أن نسبة انتشار الإنترنت تجاوزت 90%، مما أتاح وصولا رقميا شاملا أعاد تشكيل معالم التعليم من خلال منصات التعلّم الإلكتروني والفصول الدراسية الرقمية. فالأطفال في الجزر النائية يستفيدون الآن من فرص التعليم عبر الإنترنت، في حين أن التحول الرقمي أوجد فرصا جديدة إلى جانب مخاطر محتملة.

وفي الوقت الذي تسهم فيه الأدوات الرقمية في تعزيز التعاون على مستوى العالم والتعلّم التفاعلي الفوري، فإنها أيضا تعرّض الأطفال لتهديدات مثل التنمّر الإلكتروني، والاستدراج، والإدمان، والمحتوى الضار. وقد اعتمدت الحكومة تشريعات رئيسية، من بينها قانون حماية حقوق الطفل (2019) وتعديل قانون العقوبات (2024) الذي يجرّم الاستغلال الإلكتروني للأطفال، إلى جانب الخطة الوطنية لمنع العنف ضد الأطفال (2024-2028) التي تعتبر "الفضاءات الإلكترونية الآمنة" أولوية أساسية.

وقد أنشأت جمهورية المالديف أيضا فريق عمل لحماية الطفل عبر الإنترنت، يضم الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشرطة ومزوّدي خدمات الإنترنت ومنظمة اليونيسف، بهدف تبادل البيانات وتنسيق الجهود وتنظيم حملات توعوية. كما تم تنفيذ مبادرات مشتركة مع اليونيسف والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، مثل برنامجي "راكّاثيري" و"بلينيفيريا"، لتعزيز بيئات رقمية أكثر أمانا وتوفير الإرشاد للوالدين حول الاستخدام الآمن للتقنيات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، قامت مبادرة "المالديف الآمنة إلكترونيا" بتدريب 60 مشاركا من 31 جهة بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال السلامة الرقمية.

وتم تحديد ضعف جاهزية المعلّمين رقميا، وانخفاض مستوى الوعي بالجانب الرقمي لدى أولياء الأمور، ونقص البحوث الوطنية بوصفها من أبرز التحديات التي تواجه مجال التعليم في العصر الرقمي. وتشمل الاستجابات الجارية لهذه التحديات البرنامج الوطني للرفاه الرقمي، وحملات التثقيف الأسري بالمهارات الرقمية، إضافة إلى تطوير نظام رصد مدعوم بالذكاء الاصطناعي يهدف إلى تحديد المخاطر وتحسين مخرجات التعلّم. وقد تم التأكيد على أن المالديف تسعى إلى جعل التحوّل الرقمي عملية شاملة وآمنة، تُمكّن كل طفل من التعلّم والتواصل والازدهار في بيئة رقمية محمية وآمنة.

3. تركيا

قدّمت تركيا الإحصاءات الوطنية الحالية حول قطاع التعليم للعام الدراسي 2023-2024، حيث بلغ إجمالي عدد الطلاب 18,710,265 طالبا، وعدد المعلمين 1,168,896 معلما، موزّعين على 75,467 مدرسة في جميع أنحاء البلاد. وقد تم تسليط الضوء بشكل خاص على مشروع "فاتح" المستمر منذ عام 2011، وهو استثمار استراتيجي يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص وتحديث بيئة التعلم من خلال دمج التكنولوجيا في التعليم. ويتضمن المشروع رفع سرعة صبيب الإنترنت في المدارس وتزويدها بأدوات تكنولوجية حديثة مثل السبورات التفاعلية، حيث تم حتى مارس 2025 شراء 42,000 سبورة تفاعلية إضافية. كما تم إنشاء 4,005 مختبرا لتقنيات المعلومات وفصولا دراسية مبتكرة مزوّدة بمعدات مثل الطابعات ثلاثية الأبعاد وأطقم البرمجة الروبوتية، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعليم التفاعلي والمواكب للتطور الرقمي.

وتُعتبر منصة التعليم الإلكتروني "EBA" المحور الرقمي الأساسي للمحتوى التعليمي في تركيا، إذ توفر مجموعة واسعة من الموارد تشمل الفيديوهات التعليمية والمواد التدريسية والكتب التفاعلية والمحاكاة التعليمية. وأظهرت الإحصاءات أن عدد المستخدمين النشطين من الطلاب بلغ ذروته عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، حيث تجاوز 10 ملايين مستخدم، بينما تم تحميل تطبيق EBA

على الأجهزة المحمولة أكثر من 48 مليون مرة حتى الآن. وفي مجال التطوير المهني للمعلمين، توفر شبكة المعلمين للمعلوماتية (ÖBA) تدريبات عبر الإنترنت تهدف إلى تعزيز المهارات الرقمية، وقد شارك فيها أكثر من 1.2 مليون متدرب. أما على صعيد المستقبل، فقد تم إعداد وثيقة وسياسة الذكاء الاصطناعي في التعليم وخطة العمل (2025-2029)، التي تتضمن 4 أهداف و 15 سياسة و 40 إجراء تهدف إلى تحقيق تحول رقمي في التعليم يكون إنسانيا وأخلاقيا ومستداما.

4. المغرب (عبر الإنترنت)

عرضت المملكة المغربية مبادرتها الوطنية "الثقافة الرقمية - حماية الأطفال على الإنترنت"، التي تم إطلاقها سنة 2020 من طرف وكالة التنمية الرقمية تحت إشراف لجنة التنسيق الوطنية المحدثة لهذا الغرض والتي تضم مختلف الفاعلين المعنيين (القطاعات الوزارية والهيئات العمومية، المؤسسات الأمنية، المجتمع المدني، إلخ)، والتي تهدف إلى تعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للإنترنت بين الأطفال والشباب. واستنادا إلى بيانات الدراسة الميدانية التي تقوم بها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (2022)، لوحظ أن 91% من الأطفال المغاربة يستخدمون الإنترنت للتعلّم، و79% للألعاب الرقمية، و70% لوسائل التواصل الاجتماعي، فيما أعرب أكثر من نصف أولياء الأمور الذين شملتهم الدراسة عن قلقهم من الإفراط في استخدام الشاشات من طرف أطفالهم والتعرض لمحتوى غير مناسب.

وقد قامت وكالة التنمية الرقمية باتخاذ مجموعة من الإجراءات التوعوية والتوعوية لفائدة جميع الفئات المعنية (الأطفال والشباب، الآباء وأولياء الأمور، المدرسين، ممثلي القطاعين العام والخاص المعنيين) وذلك في إطار تنزيل خطة العمل التي اعتمدتها لجنة التنسيق السالفة الذكر، والتي تتمحور حول المحاور الرئيسية التالية:

- إعداد دلائل إرشادية للفئات المستهدفة (الأطفال، والآباء / أولياء الأمور، والشباب / الطلبة والمدرسون) وذلك بالاعتماد على التوصيات والممارسات الحسنة للمنظمات الدولية المعنية؛
- تطوير منصة رقمية لتوعية وتحسيس هذه الفئات حول الثقافة الرقمية وحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت؛
- إعداد ونشر كبسولات تلفزيونية وإذاعية ومقاطع فيديو للتوعية بمخاطر الإنترنت؛
- تشجيع استخدام أدوات الرقابة الأبوية؛
- تنظيم دورات تكوينية وندوات وورشات تحسيسية وتوعوية لفائدة الفئات المستهدفة حول الإنترنت والمخاطر المرتبطة بها.

ومن بين الإجراءات المتخذة، نذكر على الخصوص

وتقدّم منصة الحماية الإلكترونية (e-himaya) https://www.e-himaya.gov.ma، التي طوّرتها الوكالة المغربية للتنمية الرقمية، والتي تقدّم التوعية والمواد التعليمية والإرشاد للأسر حول السلامة الرقمية. وتشمل المبادرة أيضا حملات وطنية، وورش عمل للتثقيف الرقمي، وشراكات مع منظمات دولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) واليونيسف لتعزيز أفضل الممارسات في مجال حماية الأطفال على الإنترنت. كما يضمن الإطار القانوني القوي في المغرب لحماية البيانات واتفاقية حقوق الطفل خصوصية الأطفال وسلامتهم وحمايتهم من الاستغلال الرقمي.

5. معهد "إنستِتو سوسيال"

قدم معهد إنستيتو سوسيال كلمة حول كيفية تأثير العادات الرقمية على تعلم الأطفال وسلوكهم ونموهم. وقد تم استخدام مفهوم المرونة العصبية، الذي يشير إلى قدرة الدماغ على التغيير من خلال التكرار، لتوضيح سبب قوة تأثير التعرض المبكر للمحتوى الرقمي. وأوضحت أن التعرض المتكرر للمحتوى الرقمي السريع والمجزأ يضعف قدرة الأطفال على التركيز والصبر والتفكير العميق.

كما أن الاستخدام المفرط للشاشات في مرحلة الطفولة المبكرة قد يُبطئ تطور اللغة والنمو العاطفي، لأن التعلم الحقيقي يتطلب تفاعلا بشريا حقيقيا وليس مجرد مدخلات رقمية أحادية الجانب.

كما ركّزت الكلمة على تأثير سلوكيات البالغين الرقمية على عادات الأطفال. فحين يقضي الأهل وقتا طويلا على هواتفهم، يقلّد الأطفال هذا السلوك، مما قد يضعف التواصل والروابط العاطفية داخل الأسرة. ويُشير ذلك إلى أن حماية الأطفال في العصر الرقمي تبدأ من قدوة الكبار السليمة لهم. كما تم تقديم اتفاقية حقوق الأطفال في العالم الرقمي (https://enstitusosyal.org/en/imza) التي أعدّها المعهد واعتمدتها جمهورية تركيا، بوصفها إطارا يحدد مسؤوليات الأسر والمعلمين وصناع السياسات وشركات التكنولوجيا لضمان حماية الأطفال وتمكينهم في البيئة الرقمية. ودُعيت بلدان منظمة التعاون الإسلامي للانضمام إلى هذا الجهد ودعم رؤية مشتركة من أجل مستقبل رقمي أكثر أمانا وتوازنا لجميع الأطفال.

6. جمعية الهلال الأخضر التركي

قدّمت جمعية الهلال الأخضر التركية عرضا حول الآثار التنموية والسلوكية للتعرض المفرط للوسائط الرقمية على الأطفال. وقد تم التأكيد على أن الاستخدام المبكر وغير المراقب للوسائط قد يؤدي إلى تأخير النمو المعرفي واللغوي والعاطفي. وتُظهر الأبحاث أن الأطفال الصغار يمكنهم التعلم من الفيديوهات التعليمية فقط عندما يشارك الوالدان بنشاط ويعزّزان التعلم من خلال التفاعل، ما يبرز أهمية مشاركة البالغين مقارنة بالاعتماد على الشاشة بشكل سلبي. ويرتبط الاستخدام المفرط للوسائط أيضا بفقدان الرغبة في النوم، وزيادة الوزن، وتكوين ارتباط عاطفي غير صحي مع الشاشات.

وقد نُظم العرض حول ثلاثة محاور رئيسية: السلامة والأخلاق الرقمية، وإدارة الوقت المخصص للشاشة، والثقافة الرقمية لدى الأهل. فقد تم تشجيع الآباء على كونهم قدوة حسنة، ومناقشة تجارب الأطفال على الإنترنت بصراحة، وتعليمهم حماية الخصوصية، وتعزيز مفهوم المواطنة الرقمية. وفيما يتعلق بإدارة الوقت المخصص للشاشة، تم التركيز على جودة الاستخدام بدلا من كمّه، مع تشجيع إنشاء مساحات عائلية خالية من التكنولوجيا، ووضع قواعد متسقة، وتعزيز فعاليات روتينية مشتركة. أما الثقافة الرقمية لدى الأهل، فقد تم تحديدها كعامل حاسم لضمان سلامة الأطفال على الإنترنت، وتشمل الوعي التقني، والثقافة المعلوماتية، والرفاه الرقمي. واختُتم العرض بالتأكيد على أن التكنولوجيا ليست العدو، بل غياب التواصل البشري هو التحدي الحقيقي، ويجب على الأهل أن يكونوا رفقاء ومرشدين بدلا من مراقبين متحكمين.

الجلسة 3: تمكين الأسر من مواجهة الإدمان على الإنترنت والتنمر الإلكتروني في العصر الرقمي

عملت هذه الجلسة على تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به الأسر في الوقاية من الإدمان على الإنترنت والتنمر الإلكتروني والحد من انتشارهما بين الأطفال والشباب. واستكشفت كيفية تعزيز الثقافة الرقمية والصلابة العاطفية لمساعدة الأسر على خلق بيئات رقمية أكثر أمانا وتشجيع الاستخدام الصحي للتكنولوجيا. وقد بيّنت الجلسة أن التوجيه الأسري الرشيد، والحوار المفتوح، والتربية المبنية على القيم كلها عوامل تدعم الشباب في تصفح الإنترنت بأمان ومسؤولية. كما تم تقديم استراتيجيات مدعومة بالأبحاث لتعزيز مشاركة الأسرة وتمكين الآباء من حماية أطفالهم ودعمهم بشكل أفضل في العالم الرقمي. واختُتمت العروض بفقرة للأسئلة والأجوبة.

وفيما يلي ملخصات المداخلات والعروض التي قدّمها المتحدثون:

التقرير النهائي

1. غامبيا

استعرضت غامبيا جهودها لمعالجة الإدمان الرقمي والتنمر الإلكتروني بين الأطفال. وأوضحت أن التحول الرقمي يعيد تشكيل حياة الشباب، مع وصول الإنترنت إلى نحو 46% من السكان (حوالي 1.28 مليون مستخدم)، وفي الغالب عبر النطاق العريض المتنقل. وعلى الرغم من هذه التقدّمات، لا تزال المجتمعات الريفية والفئات منخفضة الدخل خارج نطاق الوصول إلى الإنترنت بشكل كبير، بسبب التحديات المتعلقة بالقدرة على تحمل تكاليفها والصعوبات التقنية المقترنة بإمكانية الوصول إليها. وفي الوقت نفسه، تتزايد المخاطر الرقمية، بما في ذلك مشكلات الصحة النفسية، والعزلة الاجتماعية، وتراجع الأداء الأكاديمي، والاستدراج، والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت. وأشارت التقارير إلى أنه في بعض السياقات الإفريقية، يتعرّض أكثر من نصف الأطفال لمحتوى استغلال جسدي للأطفال، مما يبرز الحاجة الملحّة لتقوية الآليات القانونية والمؤسسية لحمايتهم.

وتُعتبر السياسة الوطنية للأمن السيبراني 2022-2026 والإصلاحات المتعلقة بقانون المعلومات والاتصالات (2009) من الخطوات الرئيسية نحو ضمان بيئات رقمية أكثر أمانا. وتشمل الجهود المستمرة حملات التوعية العامة، وبرامج التثقيف الرقمي، والمشاورات مع أولياء الأمور والمدارس ومنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ملحّة إلى تشريعات جديدة لحماية الأطفال على الإنترنت، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وإنشاء خطوط اتصال وآليات للإبلاغ عن الانتهاكات. كما تم تشجيع التعاون مع بلدان منظمة التعاون الإسلامي والشركاء الدوليين لتعزيز حوكمة الإنترنت المراعية لمصالح الأطفال. وأكدت غامبيا التزامها بحماية الأطفال في العصر الرقمي وبترجمة نتائج الورشة إلى خطة عمل وطنية ملموسة للسلامة الرقمية.

2. ماليزيا

أفادت ماليزيا بأن نسبة استخدام الإنترنت وصلت إلى 98% في عام 2024، لتشمل تقريبا جميع الفئات العمرية. ورغم أن الرقمنة عززت التعليم والتواصل والوصول إلى الخدمات، إلا أنها زادت أيضا من المخاطر مثل التنمّر الإلكتروني، والاستدراج عبر الإنترنت، والإدمان الرقمي في صفوف الشباب. وأظهرت أبحاث المجلس الوطني للتنمية السكانية والعائلية في ماليزيا (2021-2023) أن الاستخدام المفرط للأجهزة الرقمية والتنمّر الإلكتروني مرتبطان بشكل قوي بالقلق والاكتئاب والضغوط العاطفية بفي صفوف الطلاب.

وتم عرض الجهود الوطنية لتعزيز صلابة الأسرة من خلال سياسات مثل السياسة الوطنية للطفل وخطة العمل لعام 2025 ومؤشر رفاه الأسرة 2022، والذي كشف أن 72% من الأسر لديها قواعد لاستخدام التكنولوجيا، وأن جميع الآباء يعلّمون أطفالهم حول مخاطر الإنترنت وحماية البيانات. وتستهدف المبادرات الرئيسة، مثل برنامج "KASIH" لرقابة الأبوين الرقمية، وبرنامج "PEKA"، وحملة "CyberSAFE"، تثقيف الآباء والمعلمين والأطفال حول الاستخدام الآمن والمسؤول للإنترنت. كما تعزز البرامج المكملة، مثل وحدة الأخلاقيات الرقمية الوطنية (ESN) وبرنامج المناصرة لحماية الطفل، السلوك الأخلاقي على الإنترنت وتقوي آليات الإبلاغ عن الانتهاكات. وأكدت ماليزيا التزامها بنموذج قائم على الأسرة يمكّن الآباء والمدارس والمجتمعات من العمل معا لخلق بيئة رقمية أكثر أمانا للأطفال.

3. تونس

استعرض ممثل تونس جهود بلده الرامية إلى توعية الأطفال والأسر بالمخاطر المرتبطة بالفضاء الافتراضي على شبكة الإنترنت. ويتمثل الهدف الرئيس لهذه الجهود في إعداد الأطفال للعصر الرقمي، وتعزيز الإبداع، والتشجيع على الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا لأغراض التعلم والتنمية الثقافية. يجمع المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل بين التعليم والترفيه لمساعدة الأطفال على التعامل مع الأدوات الرقمية بأمان وبإيجابية.

وقد أُطلقت عدة مبادرات وطنية، منها برنامج "الرحلة الرقمية الآمنة"، الذي يثقف بخصوص السلامة على الإنترنت من خلال ورشات العمل وحكاية القصص وصناعة المحتوى. ومن الأنشطة الأخرى هناك مسابقات القصة الرقمية وحملات التوعية

التقرير النهائي

والتدريب على الرقابة الأبوية المصممة للأطفال والأسر على حد سواء. ويوفر "دليل السلامة الرقمية" خطوات عملية للآباء والمعلمين، فيما يوفر "برنامج سفراء السلامة الرقمية" فرصا لتدريب الأطفال على مشاركة ممارسات الإنترنت الآمنة مع أقرانهم. وبالشراكة مع وزارة الأسرة، تشجع مسابقة وطنية حول منع العنف عبر الإنترنت الشباب على إنتاج مواد توعوية. تهدف تونس إلى تمكين الأطفال لاستخدام الأدوات الرقمية بكل ثقة وبمسؤولية في فضاء آمن عبر الإنترنت.

4. تركيا

قدمت تركيا مبادرات وطنية تروم تعزيز الاستخدام السليم للتكنولوجيا في الأسر المعيشية وتقوية الروابط الأسرية في هذا العصر الرقمي. وأشير إلى أن عام 2025 قد أعلنه رئيس جمهورية تركيا، فخامة السيد رجب طيب أردوغان، عام الأسرة، بهدف تعزيز رفاهية الأسرة في مواجهة تحديات العصر الرقمي. وقد أُطلقت حملة "التخلص من الإدمان الرقمي" لمساعدة الأسر على إدارة الوقت المستهلك في استخدام الشاشات، وإعادة بناء التفاعل الأسري، وتعزيز عادات رقمية أكثر سلامة بين الأطفال والآباء.

وتمت الإشارة إلى أن من شأن الإدمان الرقمي أن يؤثر سلبا على النمو العاطفي والمعرفي والاجتماعي للأطفال، ويزيد من فرص العزلة، ويضعف التواصل الأسري. وتشمل هذه المبادرة تنظيم ورشات عمل وفعاليات مجتمعية ودورات تدريبية على يد خبراء لصالح الآباء بشأن التوازن الرقمي ونمو الطفل. كما تتضمن "دليل الآباء لحماية الأطفال من المخاطر الرقمية" و"دليل حماية نفسك من الجرائم الإلكترونية والتنمر الإلكتروني"، وكلاهما مصمم لتعزيز الوعي الرقمي ومرونة الأسرة. تهدف الأنشطة المنظمة في إطار عام الأسرة في تركيا إلى بناء ثقافة رقمية تركز على القيم الأسرية، وتشجع على الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا مع تعزيز الروابط العاطفية داخل الأسرة.

5. تركيا

تؤكد تركيا على الأهمية المتزايدة لوسائل الإعلام الموجهة للأطفال، وتم تشبيه وسائل الإعلام المخصصة للأطفال بالملك والمحتوى النظيف بالمملكة. وتمت الإشارة إلى أن المحتوى المؤثر عالميا غالبا ما يحمل قيما ورسائل ضمنية، مما يجعل إنتاج محتوى نظيف وقائم على القيم أمرا غاية في الأهمية. واستنادا إلى نظرية العلاقات الدولية، وصف إعلام الطفل بواحد من أهم أشكال القوة الناعمة. وكمثال على ذلك، تم الاستشهاد برسوم الكارتون "سلاحف النينجا" وتأثيرها غير المتوقع في تعميم ثقافة البيتزا في تركيا. وقد نجحت دول مثل كوريا الجنوبية في استخدام وسائل الإعلام لتوسيع نفوذها الثقافي، كما تتصدر اليابان والولايات المتحدة الأمريكية إنتاج المحتوى العالمي. وذكرت ماليزيا أيضا بوصفها من الدول ذات الإمكانات القوية في هذا المجال.

وتم تسليط الضوء على الدور المركزي للأسرة في حماية الأطفال من المحتوى الضار على الإنترنت والأيديولوجيات المتطرفة والتوجهات المنحرفة. وأشار ممثل تركيا إلى أن بنية الأسرة المسلمة أساسية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وأشار أيضا إلى مبادرات منح الشهادات للأسر في ماليزيا والجهود المماثلة في تركيا بوصفها نماذج إيجابية. وكان هناك اقتراح بأن تعمل بلدان منظمة التعاون الإسلامي على الجمع بين الخبرات وأفضل الممارسات لتطوير محتوى يحمي القيم المشتركة ويدعم الأسر والحكومات والمؤسسات، مع التأكيد على تعزيز الأسرة كأولوية قصوى.

وبالإضافة إلى الدراية الإعلامية والرقمية، تم التأكيد على أهمية التثقيف المالي كجزء من نهج أكثر شمولية للتعليم والتوعية. فمن شأن دمج هذه المجالات أن يدعم مقاربة أكثر شمولية للتعليم والتوعية. وتمت الإشارة إلى المدارس والمدرسين بوصفهم جهات فاعلة رئيسية في هذه العملية، حيث يؤثر وعيهم وتوجهاتهم بصورة مباشرة على تعلم الأطفال وسلوكهم. وختم ممثل تركيا العرض بتسليط الضوء على إمكانية تنفيذ مشاريع مشتركة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، مشيرا إلى أنه مع التمويل المناسب، يمكن للدول الأعضاء إنتاج محتوى إعلامي عالي الجودة يعكس قيمها الثقافية ويوفر بدائل قيمة للخطابات العالمية السائدة.

6. معهد الدوحة الدولي للأسرة (DIFI)

سلط معهد الدوحة الدولي للأسرة الضوء على أرقام تبعث على القلق، إذ أن الأطفال يقضون 6-8 ساعات يوميا أمام الشاشات، ويتعرض واحد من كل ثلاثة أطفال لمحتوى ضار على الإنترنت، وفي صفوف 45% منهم ينخفض مستوى رضاهم عن الحياة بسبب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وزادت خوارزميات التفاعل المدعومة بالذكاء الاصطناعي من اعتماد المستخدمين بنسبة 35%، ما أدى إلى تفاقم السلوكيات الرقمية الإدمانية.

واستكشفت المناقشة الآليات النفسية الكامنة وراء الإدمان الرقمي، مثل حلقات المكافأة المدفوعة بجرعات الدوبامين، والحاجة لتحقيق الحظوة الاجتماعية، والرقابة الأبوية. وأشير إلى أن الأطفال غالبا ما يقلدون عادات الكبار في استخدام الشاشات. وفرط النشاط على الإنترنت يفضي إلى عدم الاستقرار العاطفي والقلق والارتباك في الهوية، كما يقلل من وقت التفاعل الأسري بنسبة 30-40% ويزيد من المشاكل الأسرية. ومن المهم تشجيع الآباء على تعزيز التوازن الرقمي من خلال حث الأطفال على تناول وجباتهم دون استخدام التكنولوجيا إلى جانب الأكل، وتنظيم أنشطة مشتركة خارج نطاق الإنترنت، والدخول في محادثات مفتوحة حول التجارب عبر الإنترنت.

ركزت التوصيات المتعلقة بالسياسات على دمج التثقيف بالرفاهية الرقمية في المناهج الدراسية، وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي بما يضمن سلامة الأطفال، وتعزيز التعاون بين الأسر والمدارس وصانعي السياسات. واختتم العرض بالتأكيد على أن خلق أوساط رقمية آمنة ومتوازنة يعتمد على الوعي الشخصي والتدابير الهيكلية القوية التي تحمي الصحة العقلية للأطفال وتعزز التماسك الأسري في هذا العصر الرقمي.

7. جمعية الهلال الأخضر التركي

ناقشت جمعية الهلال الأخضر التركي السبل التي يمكن للأسر من خلالها التعامل بفعالية مع إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني في العصر الرقمي. فاستخدام الأطفال المكثف للإنترنت يزيد من خطر الإصابة باضطرابات عاطفية وصعوبات في الدراسة والتعرض للتحرش عبر الإنترنت. وإدمان الإنترنت قد يعيق السير العادي للحياة اليومية ويضعف العلاقات الأسرية، في حين أن التنمر عبر الإنترنت غالبا ما يمر دون أن يرصد لأن الأطفال يخشون العقاب أو فقدان إمكانية الوصول إلى أجهزتهم.

وبهذا الخصوص يشجع الآباء على أداء دور المرشدين الرقميين بدلا من أداء دور الحراس الرقميين من خلال فهم المنصات التي يستخدمها أطفالهم وتعزيز الروابط العاطفية معهم. وقدم العرض خمس استراتيجيات رئيسية لدعم الأسر: تحسين المعرفة الرقمية، ووضع حدود رقمية صحية، وتعزيز التواصل المفتوح، وتقديم الدعم العاطفي والاجتماعي، والعمل بالتعاون مع المدارس والمجتمعات المحلية.

وخلص العرض إلى أن المخاطر الإلكترونية تتجاوز حدود التكنولوجيا، بل تمثل تحديات أعمق تتعلق بالروابط الأسرية والتواصل. وتم التأكيد على أن تعزيز مشاعر العطف والحوار داخل الأسرة أمر ضروري لتربية أطفال قادرين على التعامل مع العالم الرقمي بكل ثقة.

8. مجمع الفقه الإسلامي الدولي

تناول مجمع الفقه الإسلامي الدولي التأثير المتزايد للفضاء الإلكتروني باعتباره جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية، حيث يشكل السلوك الفردي والاجتماعي بينما يطرح تحديات أخلاقية ونفسية جديدة. وقد عرف إدمان الإنترنت بأنه اضطراب سلوكي يهدد الرفاهية العاطفية واستقرار الأسرة، بينما وصف التنمر الإلكتروني بأنه شكل من أشكال المضايقة التي تسبب أضرارا نفسية خطيرة، لا سيما بين الأطفال والمراهقين.

التقرير النهائي

وسلط المجمع الضوء على دوره باعتباره أعلى سلطة فقهية في منظمة التعاون الإسلامي، مشيرة إلى قرارات رئيسية مثل القرار رقم 113 (7/12) بشأن حقوق الأطفال وكبار السن، والقرار رقم 38 (13/4) بشأن مكافحة الآفات الأخلاقية، والقرار رقم 256 بشأن حماية الأطفال من الأضرار الرقمية. ودعا العرض إلى تعزيز محو الأمية الرقمية القائمة على الأخلاق الإسلامية، وتشجيع الاستخدام العقلاني والهادف للتكنولوجيا، وتنفيذ برامج توعية للأسر والمجتمعات. وخلص إلى أن تمكين الأسر من خلال الإيمان والتعليم والعمل الجماعي يمكن أن يحول التحديات الرقمية إلى فرص للتنمية الأخلاقية والانسجام الاجتماعي.

اليوم الثاني:

الجلسة 4: التصدي لإدمان الإنترنت وحماية الأطفال من خلال الأطر القانونية الوطنية والدولية

عملت هذه الجلسة على استكشاف كيفية الاستفادة من الأدوات القانونية الوطنية والدولية في معالجة إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني، مع التركيز على حماية الأطفال والشباب في العصر الرقمي. وتدارس المشاركون الأطر القانونية القائمة واستراتيجيات الإنفاذ والطبيعة المتغيرة للتهديدات عبر الإنترنت، بما في ذلك الأضرار النفسية والاجتماعية. كما عملت المناقشات على تحديد الثغرات التشريعية، وشددت على الحاجة إلى التعاون العابر للحدود، وأبرزت أهمية مواءمة التدابير القانونية مع القيم الثقافية والدينية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وشارك الخبراء وجهات نظر قانونية مقارنة ومبادرات إقليمية وتوصيات سياسية لتعزيز السلامة الإلكترونية للأطفال. وتلى العروض جلسة للأسئلة والأجوبة.

وفيما يلي ملخصات المداخلات والعروض التي قدّمها المتحدثون:

1. أذربيجان

في البداية أعربت أذربيجان عن تقديرها لسيسرك ومنظمة التعاون الإسلامي لتنظيم هذه الفعالية، مؤكدة على أن حماية حقوق الأطفال، لا سيما في البيئة الافتراضية، أصبحت واحدة من القضايا الأكثر إلحاحا في الوقت الحالي. إن فضول الأطفال ورغبتهم في التواصل عالميا وحماسهم للتكنولوجيا يجعلهم عرضة للمتحرشين عبر الإنترنت والمحتوى الرقمي الضار الذي يمكن أن يعطل نموهم الأخلاقي والعاطفي والاجتماعي.

وتم تسليط الضوء على قانون حماية الأطفال من المعلومات الضارة، الذي ينظم توزيع المحتوى الرقمي والإعلامي وتصنيفه حسب العمر. يحظر القانون تداول المواد التي تروج للعنف أو الفحش أو السلوك المعادي للمجتمع، ويفرض غرامات تتراوح بين 500 و4,000 مانات أذربيجاني (AZN) على المخالفين. ويتم تصنيف المنتجات الإعلامية وفقا للفئات العمرية، وتطبق قيود في نطاق 150 مترا من المدارس والمؤسسات التي تركز على الأطفال.

وقد تم عرض عدد من التدابير الوقائية، بما في ذلك تطوير متصفحات ملائمة للأطفال ومواقع إلكترونية وطنية آمنة، وتوزيع قوائم بالمواقع الضارة على الآباء. وتم حث العائلات على استخدام برامج الرقابة الأبوية، ووضع حدود زمنية يومية لاستخدام الشاشات، ومناقشة المخاطر الناجمة عن الإنترنت بصراحة مع الأطفال. وتكمن الحماية الأكثر فعالية في التثقيف والمشاركة الفعالة من قبل الوالدين. وتم تشجيع العائلات على تعزيز التواصل مع أطفالهم، وبناء الثقة، والعمل كمرشدين لهم في عالم التكنولوجيا الرقمية.

2. البحرين

شاركت البحرين تجربتها في ضمان سلامة الأطفال على الإنترنت من خلال وحدة حماية الطفل في الفضاء الإلكتروني (CPCU). تم تأسيس الوحدة في أكتوبر 2022 تحت إشراف المديرية العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، وذلك كجزء من الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل التي اعتمدتها البحرين في أكتوبر 2023. وتعمل الوحدة كسلطة وطنية مسؤولة عن تلقي

والتحقيق في جميع البلاغات المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل في المجال الرقمي، مع التنسيق الوثيق مع الهيئات القضائية والاجتماعية.

تشمل أهداف الوحدة حماية الأطفال من الاستغلال والتحرش والمحتوى الضار عبر الإنترنت، ورفع مستوى الوعي بين الأسر والمدرسين، وتطوير برامج وقائية، وتعزيز التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين. وتدير الوحدة قنوات إبلاغ متعددة مثل خط الاتصال المباشر (992) وتطبيق الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني المباشر، وتضمن السرية التامة للضحايا. كما أنشأت غرفة لاستقبال الأطفال مصممة وفقا للمعايير الدولية لدعم الأطفال الضحايا أثناء المقابلات.

يجمع النهج الذي تتبعه البحرين بين الشراكات الوطنية مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية والنيابة العامة، إلى جانب التعاون الدولي مع المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين التابع للولايات المتحدة الأمريكية والإنتربول وفرقة العمل الدولية التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي المعنية بالجرائم ضد الأطفال. كما أطلقت البحرين حملات توعية عامة مثل مبادرة منار ومبادرة نجوم الأمان، لتعزيز السلوك المسؤول على الإنترنت ومشاركة الشباب. ويعكس النموذج الشامل الذي تتبعه البحرين، والذي يدمج بين الوقاية والإنفاذ والتعاون العالمي، التزامها القوي بضمان بيئة رقمية آمنة لجميع الأطفال.

3. بنغلاديش

شاركت بنغلاديش تجربتها في حماية الأطفال من إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني. وقد عرف إدمان الإنترنت بأنه الاستخدام المفرط وغير المنضبط للأجهزة الرقمية، والذي غالبا ما يؤدي إلى القلق، وتدني الأداء الأكاديمي، والعزلة الاجتماعية. وتمت الإشارة إلى أن 32% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 عاما والذين يستخدمون الإنترنت في بنغلاديش معرضون للعنف عبر الإنترنت أو التحرش الرقمي، وأن 59% من الأطفال في المناطق الريفية تعرضوا لشكل واحد على الأقل من أشكال الإساءة عبر الإنترنت.

تم تسليط الضوء على قانون الأمن السيبراني (2025) باعتباره صكا قانونيا رئيسيا يجرم التحرش الجسدي عبر الإنترنت والاستغلال وتداول محتوى الاعتداء على الأطفال. وتشمل الأطر الهامة الأخرى قانون الأطفال (2013) وقانون تقييد زواج الأطفال (2017) والسياسة الوطنية للأطفال (2011)، وجميعها تدعم الجهود الوطنية لحماية الأطفال. وتقود وزارة شؤون المرأة والطفل عملية التنفيذ من خلال خطوط المساعدة الهاتفية 109 و1098، وفريق الاستجابة السريعة، والبرامج واسعة النطاق مثل برنامج إعانات الأم والطفل، الذي يصل إلى أكثر من 1.6 مليون مستفيد. وتدير الوزارة أيضا 8,020 مركزا لرعاية الأطفال على مستوى المجتمع المحلي، وستة مراكز لتنمية الطفل، ومركزين لأطفال الشوارع.

يؤدي التعاون مع وكالات مثل قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووحدة الجرائم الإلكترونية التابعة للشرطة البنغلاديشية، ولجنة تنظيم الاتصالات في بنغلاديش دورا رئيسيا في تعزيز السلامة على الإنترنت من خلال مبادرات مثل خلية السلامة الإلكترونية وبرنامج الإنترنت الآمن للأطفال. وتمت مشاركة قصة نجاح حيث ساعد خط المساعدة الوطني 109 فتاة تبلغ من العمر 14 عاما على إزالة محتوى مسيء على الإنترنت واتخاذ إجراءات قانونية ضد المخالفين. وأكدت بنغلاديش على الحاجة إلى تشديد اللوائح التنظيمية وتعزيز وعي الوالدين والدعم الصحي النفسي والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية لحماية الأطفال من المخاطر السيبرانية وضمان بيئة رقمية أكثر أمانا.

4. ماليزيا

شاركت ماليزيا تجربتها في تنظيم المحتوى عبر الإنترنت وحماية الأطفال من العنف المرتبط بالإنترنت. مع استخدام 97.7% من السكان (حوالي 34.9 مليون شخص) للإنترنت، يقضي الماليزيون في المتوسط ثماني ساعات وثلاث عشرة دقيقة يوميا على الإنترنت،

التقرير النهائي

بما في ذلك أربع ساعات واثنتان وأربعون دقيقة على الهواتف المحمولة. في حين أن الإنترنت يوفر العديد من الفوائد التعليمية والاجتماعية، فإنه يعرض الأطفال أيضا لمخاطر متزايدة عبر الإنترنت. وفي عام 2024، سجلت لجنة الاتصالات والوسائط المتعددة الماليزية 8,339 حالة من حالات التنمر الإلكتروني، وأزالت 1,454 محتوى يحض على الكراهية، وحجبت 5,026 موقعا للمقامرة، وأزالت 224,403 منشورا ذي صلة. وأشارت التقارير أيضا إلى أن 100,000 طفل ماليزي معرضون لخطر الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، وأن أكثر من 800 مليون رينجيت ماليزي قد ضاعت بسبب عمليات الاحتيال.

تسترشد استجابة ماليزيا بقانون الاتصالات والوسائط المتعددة (1998) وقانون السلامة على الإنترنت (2025). تخوّل هذه القوانين لجنة الاتصالات والوسائط المتعددة تنظيم المحتوى الضار وحماية المستهلكين وضمان اتخاذ مزودي الخدمات عبر الإنترنت تدابير السلامة. ويفرض قانون السلامة على الإنترنت لعام 2025 التزامات على المنصات الرقمية لمنع الأضرار عبر الإنترنت من خلال تدابير مثل تقييم المخاطر، ومراقبة المحتوى، وأدوات حماية الأطفال، والإبلاغ الشفاف. كما يتضمن القانون قاعدتين تنظيميتين جديدتين، هما قاعدة تخفيف المخاطر وقاعدة حماية الأطفال، اللتان تلزمان الشركات بتنفيذ إجراءات وقائية مثل التحقق من العمر، والرقابة الأبوية، وحماية الخصوصية.

بالإضافة إلى ذلك، تنظم ماليزيا حملة الإنترنت الآمن، وهي مبادرة وطنية للتوعية تهدف إلى تثقيف الآباء والمعلمين والطلاب حول الاستخدام الأخلاقي والآمن للإنترنت. وتركز الحملة على الثقافة الرقمية، ومنع الجرائم الإلكترونية، والسلوك المسؤول على الإنترنت. ويجمع نهج ماليزيا بين التنظيم الفعال والأسس القانونية القوية والتوعية العامة لتهيئة بيئة رقمية أكثر أمانا لجميع المستخدمين، وخاصة الأطفال.

5. موزمبيق

شاركت موزمبيق تجربتها في منع العنف ضد الأطفال على الإنترنت. يبلغ عدد سكان موزمبيق أكثر من 34 مليون نسمة، 51% منهم دون سن 18عاما، مما يجعل حماية الأطفال أولوية وطنية. ويضمن الدستور لكل طفل الحق في الرعاية والحماية من الأسرة والمجتمع والدولة. ونفذت الحكومة 3 خطط عمل وطنية للأطفال (PNAC I-III)، تركز على بقاء الطفل ونموه وحمايته. وساهمت هذه الجهود في إحراز تقدم كبير، بما في ذلك انخفاض معدل وفيات الرضع من 64 إلى 39 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي، وانخفاض معدل سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون سن الخامسة من 43% إلى 37% بين عامي 2011 و 2023.

تولي خطة العمل III للفترة (2023-2029) الأولوية لبقاء الأطفال على قيد الحياة وتعليمهم وحمايتهم ومشاركتهم والاستجابة لحالات الطوارئ، لا سيما في سياق تغير المناخ. ويشمل إطار الوقاية والاستجابة في موزمبيق توعية الأسر ونشر أدوات رعاية الأطفال والدعم النفسي والاجتماعي ومراكز الرعاية المتكاملة لضحايا العنف. كما أعدت الحكومة مشروع قانون لمكافحة الجرائم الإلكترونية وأجرت دراسة وطنية حول الاعتداء الجنسي على القاصرين عبر الإنترنت في عام 2021. وحدد العرض التقديمي المخاطر الرئيسية على الإنترنت مثل التحرش الجنسي، ومشاركة الصور دون موافقة، والتسلط عبر الإنترنت، والتعرض لمحتوى عنيف أو فاحش، مما يؤثر على 3.2 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي في البلاد. وتشمل التحديات محدودية إشراف الآباء وعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا بين الشباب. ويركز التعاون المستمر مع الإنتربول وشركاء دوليين آخرين على تعزيز أنظمة الوقاية والرصد والاستجابة. وتظل موزمبيق ملتزمة بوضع الأطفال في المقام الأول وضمان بيئة رقمية آمنة وداعمة لكل طفل.

6. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ICESCO)

تناولت المنظمة التحدي المتزايد المتمثل في إدمان الإنترنت وآثاره على حماية الطفل في الأطر القانونية الوطنية والدولية. ووصفت الإدمان الرقمي بأنه اعتماد مفرط على منصات مثل وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب عبر الإنترنت وتطبيقات المراسلة، التي

تخلق أشكالا جديدة من التفاعل ولكنها تزيد أيضا من الضعف النفسي والاجتماعي. وأشير إلى أن منظمة الصحة العالمية اعترفت رسميا في عام 2018 باضطراب ألعاب الفيديو كمشكلة صحية عقلية، مما يؤكد على أهمية هذه القضية.

وأبرزت المناقشة الصلة المتزايدة بين إدمان الإنترنت والعنف عبر الإنترنت، موضحة أن كلما زاد الوقت الذي يقضيه الأطفال على الإنترنت، زاد تعرضهم لمخاطر مثل التنمر الإلكتروني والابتزاز والمحتوى الضار. وشجعت المناقشة على تعزيز الوعي العاطفي والمعرفي، إلى جانب دمج الوعي بالمواطنة الرقمية والهندسة الاجتماعية في أنظمة التعليم في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ولهذا الغرض، خصصت المنظمة دراسة خاصة حول الهندسة الاجتماعية تؤكد على ضرورة التثقيف في مجال الوعي العاطفي والمعرفي، من خلال دمج هذه المفاهيم في برامج الوقاية والثقافة الرقمية، وذلك بهدف تعزيز المرونة النفسية لدى الشباب في مواجهة استراتيجيات التلاعب عبر الإنترنت.

من الناحية القانونية والمؤسسية، لوحظ أن معظم البلدان لا تزال تفتقر إلى أطر عمل واضحة للتصدي للإدمان الرقمي، في حين أن القوانين الحالية غالبا ما تعاني من صعوبة في مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة. وتم تبادل أمثلة على أفضل الممارسات، بما في ذلك نهج السويد في النضج الرقمي والحوكمة القائمة على الحقوق، ونموذج الوقاية وإعادة التأهيل في كوريا الجنوبية القائم على مبادئ الصحة الرقمية. دعت اليونسكو إلى إرساء اتفاقية دولية بشأن الأمن السيبراني والحماية الرقمية، تستند إلى عدة مبادئ أساسية، منها الوقاية والتثقيف والمسؤولية المشتركة والحماية الشاملة للأطفال في الفضاء الرقمي.

ومن شأن هذه الاتفاقية تمهيد الطريق لإنشاء أداة قوية من شأنها تعزيز التعاون بين البلدان ووضع رؤية مشتركة لحماية الأطفال في البيئة الرقمية.

7. اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (IPHRC)

أشادت اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بسيسرك لتعاونه الوثيق في تنظيم مبادرات تعالج التحديات الرئيسية التي تواجهها بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما في مجالات حماية الطفل والسلامة الرقمية. وأكدت اللجنة على أن الثورة الرقمية قد أتاحت فرصا هائلة لتعلم الأطفال ومشاركتهم، ولكنها عرضتهم أيضا لتهديدات جديدة مثل التنمر الإلكتروني والتحرش عبر الإنترنت والإدمان الرقمي. ووصفت هذه القضايا بأنها تقوض رفاهية الأطفال وحقوقهم الأساسية بموجب القانون الدولي. وتم الاعتراف بالإدمان الرقمي باعتباره مشكلة تتعلق بالصحة العامة وحقوق الإنسان، حيث صنفت منظمة الصحة العالمية "اضطراب ألعاب الفيديو" على أنه مشكلة نفسية. وأشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 2021 وتعليقها العام بشأن حقوق الطفل في البيئة الرقمية، الذي يدعو الدول إلى منع الاستخدام المفرط للوسائل الرقمية، وتنظيم الفضاءات الإلكترونية، وضمان أن يساهم تفاعل الأطفال مع التكنولوجيا في دعم نموهم الكامل. كما تم التأكيد على مسؤولية الشركات بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالخوارزميات التي تشجع السلوك الإدماني أو تعرض الأطفال لمحتوى ضار.

تم تسليط الضوء على الدور النشط الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز أطر حماية الطفل من خلال مبادرات مثل ميثاق منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، اللذين يمنحان الأولوية للتوعية بالأمن السيبراني وحماية الطفل على الإنترنت. واقتُرح أن يولي برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لفترة 2026-2035 المرتقب اهتماما أكبر لإدمان الإنترنت، مع التركيز على الإصلاحات القانونية ووضع السياسات وتدابير بناء القدرات.

وأكدت اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان على أن حماية الأطفال على الإنترنت هي التزام قانوني وواجب أخلاقي. وتم تشجيع بلدان منظمة التعاون الإسلامي على اعتماد تشريعات شاملة، وتعزيز مساءلة شركات التكنولوجيا، ودمج الثقافة الرقمية والصحة

التقرير النهائي

الإلكترونية في أنظمة التعليم، وتوفير خدمات الصحة النفسية وإعادة التأهيل للأطفال المتضررين. وخلص الاجتماع إلى أن المبادئ الإسلامية المتعلقة بكرامة الإنسان وتماسك الأسرة وحماية الطفل تتوافق تماما مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وينبغي أن توجه العمل الجماعي لمكافحة إدمان الإنترنت والإساءة عبر الإنترنت.

8. الاتحاد الدولي للاتصالات (عبر الإنترنت)

ناقش الاتحاد الدولي للاتصالات حماية الأطفال على الإنترنت: خلق فضاء إلكتروني آمن ومزدهر للأطفال. بصفته الوكالة المتخصصة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات على توسيع نطاق الوصول الرقمي العالمي وتعزيز السلامة على الإنترنت. وتتبنى مبادرة حماية الأطفال من المخاطر السيبرانية (COP)، التي أطلقت في عام 2008، نهجا شاملا يقوم على خمسة ركائز أساسية: التدابير القانونية، والضمانات التقنية والإجرائية، والهياكل التنظيمية، وبناء القدرات، والتعاون الدولي.

تهدف المبادرة إلى تحديد المخاطر، وزيادة الوعي، وتطوير أدوات عملية، وبناء بيئات رقمية شاملة وقائمة على الحقوق للأطفال والشباب. وإن المبادئ التوجيهية المحدثة لعام 2020 الخاصة بهذه المبادرة التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات، والتي تم تطويرها بالتعاون مع خبراء عالميين، توفر أطر عمل مخصصة لصناع السياسات والقطاع والمدرسين والأطفال، وتغطي قضايا مثل الخصوصية على الإنترنت، والتحرش والمعلومات المضللة والإدماج الرقمي للأطفال ذوي الإعاقة. ويقدم الاتحاد الدولي للاتصالات برامج تدريبية، بما في ذلك دورات تدريب المدربين ودورات التعلم الإلكتروني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9-18 عاما، تركز على التحرش عبر الإنترنت والخصوصية والمعلومات المضللة. وتساعد الأدوات التكميلية، مثل الألعاب التعليمية على شبكة الإنترنت والتطبيقات المحمولة، الأطفال على تعلم السلامة عبر الإنترنت من خلال الألعاب التفاعلية ورواية القصص.

وعلى صعيد فرادى البلدان، يجري الاتحاد الدولي للاتصالات تقييمات وطنية لمبادرة حماية الأطفال من المخاطر السيبرانية وأنشطة بناء القدرات في عدة مناطق. فعلى سبيل المثال، أصبحت ألبانيا أول بلد تجريبي في إطار المشروع العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات، حيث شملت حملات التوعية أكثر من 950 طفلا و60 مدرسا. وتجمع حوارات الاتحاد الدولي للاتصالات تحت عنوان "ITU's Industry Connect" بين صناع السياسات وقادة التكنولوجيا وممثلي المجتمع المدني لمعالجة التحديات الناشئة، بما في ذلك سلامة الألعاب والتعلم عبر الإنترنت. وأكد الاتحاد الدولي للاتصالات مجددا التزامه ببناء بيئات رقمية شاملة وآمنة تمكن الأطفال وتحمي حقوقهم في عالم الإنترنت.

9. منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف (عبر الإنترنت)

أبرزت اليونيسف أنه في حين أن العالم الرقمي يوسع نطاق وصول الأطفال إلى المعلومات والمشاركة والتعليم، فإنه يعرضهم أيضا لمخاطر جسيمة مثل التنمر الإلكتروني والتحرش عبر الإنترنت والاستغلال الجنسي وإدمان الشاشات. ونوقشت الأطر الدولية والإقليمية الرئيسية التي توجه حماية الأطفال على الإنترنت، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC)، والتعليق العام رقم 25، واتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية، واتفاقية لانزاروت بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال، وقانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي، واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب. وتؤكد هذه الصكوك على أن حقوق الأطفال تنطبق على الإنترنت تماما كما تنطبق على أرض الواقع، وتدعو إلى إرساء أنظمة تحميهم وتمكنهم في الوقت نفسه. وتم التأكيد على أن مبدأ مصالح الطفل الفضلى (BIC) يتطلب سياسات تضمن بيئات رقمية آمنة، وأدوات إبلاغ يمكن الوصول إليها، ومعايير تصميم تدعم الرفاهية بدلا من استغلال الانتباه.

التقرير النهائي

تمت مراجعة الإطار القانوني لتركيا، مع الإشارة إلى أن العديد من القوانين، مثل القانون الجنائي التركي، والقانون رقم 5651 بشأن البث عبر الإنترنت، والقانون رقم 6698 بشأن حماية البيانات الشخصية، وقانون حماية الطفل رقم 5395، تتناول السلامة على الإنترنت. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات في التنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق بين المؤسسات، وآليات الشكاوى الملائمة للأطفال، والتدريب على الثقافة الرقمية.

وحددت اليونيسف أولوياتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025، مع التركيز على تعزيز النظم الرقمية، وتعزيز الأدلة القائمة على البحوث، ودعم الإصلاحات القانونية، وإشراك القطاع الخاص، وتوعية الأسر والأطفال. ودعت إلى اتباع نهج متوازنة تجمع بين مبادئ السلامة حسب التصميم والثقافة الرقمية والتحقق من العمر مع الحفاظ على الخصوصية والتعاون الإقليمي لخلق بيئة على الإنترنت تحمي الأطفال وتمكنهم في الوقت نفسه.

الجلسة 5: نقاش مفتوح حول تجارب بلدان منظمة التعاون الإسلامي والتحديات التي تواجهها في حماية الأطفال من إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني

وفرت هذه الجلسة منصة لمناقشة السياسات الناجحة والاستراتيجيات الوطنية والتدخلات المجتمعية التي تم تنفيذها في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي بهدف حماية الأطفال والشباب من الآثار الضارة لإدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني. وإلى جانب تناول التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء، استعرضت المناقشات الأساليب المبتكرة في مجالات الوقاية والكشف المبكر والمشاركة ومشاركة الأسرة والمدرسة وبناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين.

استهلت الجلسة بتركيز عام على التحديات والاستراتيجيات التي تواجهها بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مكافحة إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني والعنف عبر الإنترنت ضد الأطفال، وشملت مساهمات من قطر وإيران وماليزيا ونيجيريا وغامبيا.

أبرزت قطر أن الحياة الرقمية أصبحت لا غنى عنها، لكنها تنطوي على مخاطر يجب على الأسر في المقام الأول المساعدة في التخفيف منها. وأن الوعي والحوار القوي داخل الأسر هما مفتاحان لتقليل الضرر. ووضعت قطر قوانين تستهدف بشكل خاص الجرائم الإلكترونية التي تؤثر على الأطفال، وركزت هذه اللوائح وأكملتها ببرامج تثقيفية. وهناك قسم مخصص لتقديم الدعم والمساعدة للأفراد المحتاجين كجزء من جهود الحماية الأوسع نطاقا. وأكدت قطر على أهمية تعزيز المسؤولية الاجتماعية واعتماد استراتيجيات فعالة، بما في ذلك برامج تغيير السلوك ومبادرات التوعية التكنولوجية. ودعوا إلى إنشاء خط اتصال مباشر مخصص لتلقي الشكاوى المباشرة ووحدة للإبلاغ عن المحتوى الضار وإزالته، مشددين على الحاجة إلى التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي. كما تمت مناقشة دور منظمات المجتمع المدني، مع الإشارة إلى التعاون المستمر بين وزارة التنمية الاجتماعية في قطر ومنظمات المجتمع المدني، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

سلطت إيران الضوء على أن وزارة التعليم لديها قد أحرزت تقدما ملحوظا في تنفيذ تدابير التدخل المبكر بهدف الحد من الأضرار المحتملة. وتعتمد البلد استراتيجية شاملة من ثلاث مراحل تركز على رفع مستوى الوعي، وضمان الكشف والتدخل في الوقت المناسب، وتعزيز التعاون الوثيق بين أولياء الأمور والمؤسسات العامة. كما أن الإطار القانوني الإيراني يوفر حماية واسعة النطاق مصممة لضمان سلامة الأطفال. وتقدم إيران خطوط دعم طارئة للضحايا، كما طورت منذ عام 2011 إرشادات استراتيجية للمنصات التعليمية الرقمية لضمان بيئة إلكترونية آمنة للأطفال. أما التطبيق الذي تم تطويره خلال جائحة كوفيد-19 فيوفر أدوات تعليمية متنوعة مع الحفاظ على سلامة الأطفال. كما أطلقت شركات الاتصالات خطوط هواتف مخصصة للأطفال مزودة بقيود على الوصول إلى المحتوى. وتؤكد إيران على الدور الحاسم للأسر في طلب العلاج النفسي للأطفال المتأثرين، رغم وجود مقاومة من بعض أولياء الأمور (حوالي 30% يعارضون العلاج). وتشير الأبحاث إلى أن الأسر التي تمارس التواصل غير الحكمي تقل فيها مخاطر الإدمان والتنمر بين الأطفال.

التقرير النهائي

أما ماليزيا (ممثلة بـ هيئة الاتصالات والإعلام الماليزية - MCMC) فأشارت إلى أن دول الآسيان وضعت دليلا لأفضل الممارسات يسهل تبادل المعرفة والتعاون، مما يزيد بشكل كبير من فعالية الجهود، مؤكدة أن التعليم يمثل خطوة أساسية في هذه المساعي.

وفي معرض الرد على سؤال حول سبب معارضة بعض الأسر للعلاج في إيران، أوضح المشاركون أن إنكار الأهل لوجود إدمان إلكتروني لدى أطفالهم يعد من أبرز التحديات، إذ غالبا ما يرفضون الاعتراف بالمشكلة إلا بعد تفاقمها. وتضطلع المدارس بدور حيوي في رفع الوعي، في حين يعد تعزيز وعي الأسر أمرا محوريا.

من جانبها، أكدت تركيا (ممثلة بهيئة الإذاعة والتلفزيون التركية - TRT) على أهمية تصميم برامج التوعية بما يتناسب مع مستوى الأطفال، وذلك باستخدام أساليب تفاعلية وترفيهية بدلا من النهج التلقيني. كما تم التشديد على ضرورة تثقيف أولياء الأمور أولا حول كيفية التواصل الفعال مع أبنائهم بشأن المخاطر الإلكترونية.

وأشارت جمعية الهلال الأخضر التركية إلى أن الأسر غالبا تسقط المشكلات على العوامل الخارجية ولا تدرك مبكرا وجود الإدمان، مما يؤدي إلى تأخر تدخل المختصين الصحيين. وتمت الإشارة إلى نجاح الأدوات التعليمية الحساسة ثقافيا مثل الرسوم المتحركة "العم زلزال - Deprem Dede" بوصفها مثالا فعالا.

أما نيجيريا فقد أقرت بنهج إيران في تقييد المحتوى لكنها أكدت عدم توفر بنية تحتية تقنية كافية لتصفية المواد الضارة بفعالية. تواجه البلاد تحديات جسيمة بسبب الانتشار الواسع للمواد الضارة غير المرغوب فيها، مثل المحتوى الفاحش على الإنترنت. وتشمل الاستراتيجيات الوطنية حملات توعية وتعاونا بين الوزارات وشراكات دولية، إلا أن الترشيح الإلكتروني للمحتوى ما يزال يمثل فجوة رئيسية.

وفي المقابل، أشارت غامبيا إلى التعاون القائم مع اليونيسف في المبادرات التعليمية، غير أن الانتشار الواسع للهواتف الذكية بين الأطفال يفرض صعوبات على الأسر في التحكم بالاستخدام. وتبذل الجهود لتشجيع أولياء الأمور على توفير أجهزة مخصّصة للأطفال مع مراقبة المحتوى المسموح به.

واختتمت الجلسة بتقديم السيدة سكينة سعيد سيدزودا، ممثلة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، المسودة الأولية لوثيقة الإرشادات التي أعدتها الأمانة العامة للمشاركين.

الجلسة 6: المناقشة الختامية واختتام الورشة

تركزت هذه الجلسة على مناقشة ومراجعة مسودة التوصيات (يرجى الرجوع إلى الملحق رقم 2)، والتي استندت إلى العروض التقديمية والمداولات الفنية التي جرت خلال الجلسات السابقة للورشة.

وبعد الانتهاء من مداولات مسودة التوصيات، اختُتمت الورشة بكلمات ختامية ألقاها ممثلو سيسرك والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

التقرير النهائي

الملحقات

الملحق 1 - المذكرة المفاهيمية وجدول أعمال ورشة العمل

1. الخلفية والأساس

إن للتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار الرقمنة على نطاق واسع في المجتمع دور في إعادة رسم ملامح مختلف الجوانب المتعلقة بحياتنا العصرية، ولهذا التغيير حتما أثر على نمط عيش الأفراد وتعلمهم وتواصلهم. وهذه التطورات تزخر بفرص ينبغي عدم تفويتها، ويشمل ذلك مجالات عدة بداية من التعليم المصمم وفق الطلب وخدمات أكثر كفاءة في مجال الرعاية الصحية ووصولا إلى قدرات دفاعية أقوى وأنماط جديدة كليا للتفاعل الاجتماعي. لكن هذا لا يعني هذه التطورات لا تحمل في طياتها تحديات كبيرة في ذات الوقت، منها ما يتعلق بمخاطر صحية محتملة ومخاوف متزايدة بشأن الخصوصية والأمن، وصولا إلى القضايا القانونية والتشريعية الأكثر تعقيدا، إلى جانب التداعيات الثقافية والاجتماعية الممكنة.

بات إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني في عصرنا الحاضر من بين أكثر التحديات القائمة في الفضاء الرقمي. يشير مفهوم إدمان الإنترنت إلى الانخراط القهري والمفرط في استخدام التكنولوجيا الرقمية، في حين أن التنمر الإلكتروني يدل على الاستخدام المتعمد للمنصات الرقمية لإيذاء أو إهانة الآخرين. وطبيعي أن تطال تداعيات هذه الممارسات الناس من جميع الفئات العمرية، إلا أن فرص انغماس الأطفال والمراهقين في العالم الرقمي تبقى أكبر من غيرهم، وهذا ما يجعلهم أكثر عرضة لشتى أنواع الخطر. وقد يشمل ذلك أضرارا في صحتهم الجسدية والنفسية، وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية، ومستويات تحصيلهم الدراسي. فقد توصلت دراسة شملت 30 بلدا، من بينها 11 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، أجرتها منظمة اليونيسف عام 2019 إلى أن طفلا واحدا من أصل كل خمسة أطفال تغيب عن المدرسة بسبب التنمر الإلكتروني، وأن ما يقرب من 40% كانوا على علم بوجود مجموعات عبر الإنترنت هدفها الرئيسي التنمر على زملائهم في الفصل.[1]

في ظل تنامي استخدام المنصات الرقمية في الحياة اليومية للأطفال، بات من الضروري الوعي بما يكفي بالمخاطر المحيطة بذلك وضمان أن يستفيد الأطفال من الدعم اللازم لإرشادهم وحمايتهم من مختلف المخاطر التي تحف تصفحهم اليومي للفضاء الرقمي. لهذا أصبحت مسألة التعامل مع الأخطار الرقمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ضرورة لا تتحمل التأجيل. وتضم بلدان المنظمة ما يناهز 1.1 مليار طفل وشاب من الفئة العمرية 0 و24 سنة، وهذا الرقم يمثل 51% من إجمالي سكان مجموعة بلدان المنظمة، في حين أن هذه الفئة العمرية تجسد 40.2% من إجمالي سكان العالم.[2] لهذا فإن حماية الأطفال والشباب من المخاطر والأضرار التي تشوب استخدامهم للتكنولوجيات الرقمية مسؤولية جسيمة تقع على عاتق بلدان المنظمة من خلال تنفيذ استراتيجيات فعالة وشاملة.ومن هذا المنطلق، هناك جهود جماعية مبذولة على مستوى الكثير من المحافل الدولية لحماية الأطفال في العصر الرقمي. تؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UNCRC) على حق الأطفال في السلامة والخصوصية والتنمية، سواء في العالم الواقعي أو على الإنترنت. وينص التعليق العام رقم 25 (2021) بشأن حقوق الطفل فيما يتعلق بالبيئة الرقمية على مسؤولية الحكومات والشركات والمجتمع المدني في ضمان أن توفر المنصات الرقمية الحماية اللازمة للأطفال وأن تكون ممكنة لهم. كما اعتمدت منظمة التعاون الإسلامي عهد حقوق الطفل في الإسلام (2005)، وهو عبارة عن وثيقة توجيهية للبلدان الأعضاء لإدراج حقوق الطفل في قوانينها الوطنية. وعلى هذا الأساس، هناك عمل على مستوى المنظمة حاليا لتطوير مسودة جديدة لهذه الوثيقة لتعزيزها وتحديثها بما يوفر حماية أكبر للطفل. وتتضمن المسودة أحكاما خاصة بشأن توفير الحماية للأطفال في وجه المخاطر الإلكترونية الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول التنمية الاجتماعية منصة للبلدان الأعضاء للتعاون في مجال السياسات الاجتماعية، بما في ذلك وضع تدابير تروم التعامل مع المخاطر المتعلقة بالفضاء الرقمي مثل التنمر الإلكتروني والإدمان على الإنترنت في صفوف الأطفال.

[1] https://www.unicef.org/press-releases/unicef-poll-more-third-young-people-30-countries-report-being-victim-online-bullying

[2] قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، 2025.

التقرير النهائي

وبناء على هذه المعطيات، وفي إطار تنفيذ القرار رقم B/48/MCSD-2/2023 الصادر عن المؤتمر الوزاري الثاني حول التنمية الاجتماعية الذي احتضنته القاهرة، مصر، بتاريخ 05-06 يونيو 2023، ستنظم ورشة عمل على مدى يومين لمناقشة التحديات المتنامية التي يفرضها الإدمان على الإنترنت والتنمر الإلكتروني على الأطفال والمراهقين. وستكون الورشة فرصة لاجتماع ممثلين عن المؤسسات الوطنية المعنية بالمجال من مختلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وأجهزة المنظمة، وبعض المنظمات الدولية المهتمة بالمجال بهدف لتعزيز الحوار والتعاون وتنسيق العمل من أجل حماية الأطفال والبافعين في الفضاء الرقمي. وتجسد هذه المبادرة أيضا استجابة مباشرة للدعوة إلى تعزيز التعاون بين بلدان المنظمة من أجل تطوير وتنفيذ استراتيجيات شاملة لحماية الأطفال من المخاطر الناشئة في حياتهم، مثل الإدمان على الإنترنت والمخدرات، والإساءة والاستغلال عبر الإنترنت، والعنف بين الأقران، والتحرش الإلكتروني.

2. الأهداف

أهداف ورشة العمل كالآتي:

- استكشاف وإبراز مدى تأثير الإدمان على الإنترنت والتنمر الإلكتروني على الأطفال، خاصة صحتهم البدنية والنفسية وأدائهم الدراسي وأسرهم.
- إذكاء الوعي بشأن المخاطر الممكنة والعواقب السيئة التي قد ترتبط باستخدام الأطفال المفرط للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.
- التشجيع على تبادل الدرايات والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بمكافحة إدمان الإنترنت في أوساط الأطفال.
- تيسير عملية الحوار بشأن السياسات والاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى مكافحة الإفراط في استخدام التكنولوجيات الرقمية من قبل الأطفال، بما في ذلك إنفاذ التشريعات القائمة.
- تحديد أنجع الآليات والاستراتيجيات للتعامل مع مختلف أشكال الأخطار الرقمية الناشئة التي تهدد سلامة الأطفال ومستوى رفاههم وتطورهم.

3. النتائج المنشودة

النتائج المرتقب تحقيقها من ورشة العمل كما يلي:

- فهم أفضل للمشاركين لنطاق وأسباب إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني وعواقب ذلك على صحة الأطفال وتعليمهم ومستوى رفاههم بشكل عام.
- وعي أكبر بالمخاطر المرتبطة بالاستخدام المفرط للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من قبل الأطفال، وأهمية الوقاية المبكرة.
- تبادل الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة على مستوى السياسات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي وشركائها في جهود التخفيف من الأضرار المتعلقة بالإنترنت التي تلحق بالأطفال.
- تعزيز الحوار والتعاون في مجال السياسات بين مختلف الأطراف المتدخلة للنهوض بمستوى الجهود الوطنية والإقليمية في تنظيم وتوجيه انخراط الأطفال في العالم الرقمي.
- تحديد استراتيجيات وآليات تعاون قابلة للتطبيق من أجل التعامل مع الإدمان على الإنترنت والتنمر الإلكتروني، بما يتماشى مع أولوية حماية الطفل مع مراعاة السياقات الثقافية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.
- تعزيز التنسيق على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من أجل تطوير سياسات متمحورة حول الطفل للسلامة الرقمية وتعزيز المواطنة الرقمية المسؤولة.

4. الجهات المنظمة

ورشة العمل من تنظيم الامانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق مع سيسرك وأجهزة ومؤسسات المنظمة المعنية.

5. المشاركون

ممثلون عن المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حماية الطفولة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والأمانة العامة للمنظمة، والمؤسسات والأجهزة المعنية التابعة للمنظمة، وبعض المؤسسات الدولية.

6. اللغة

أشغال الورشة باللغة الإنجليزية، مع إتاحة خدمة **الترجمة الفورية** إلى العربية والفرنسية (اللغات الرسمية الثلاث لمنظمة التعاون الإسلامي).

7. المكان

من المقرر أن تعقد ورشة العمل خلال فترة 14-15 أكتوبر 2025 في مقر سيسرك في أنقرة، تركيا.

8. التسجيل

يرجى من جميع المشاركين التسجيل إما من خلال رابط التسجيل أو رمز الاستجابة السريعة أدناه:

https://bit.ly/2025-WS-Cyber-Addiction

9. معلومات لوجيستية

للحصول على معلومات بخصوص القضايا اللوجيستية، يرجى التواصل مع:

السيدة سميحة عبد الله إنان

البريد الإلكتروني (الخيار المفضل): sainan@sesric.org مع إرسال نسخة (cc) إلى training@sesric.org

للحصول على معلومات بخصوص الأمور الفنية المتعلقة بالمحتوى، يرجى التواصل مع:

السيدة فاطمة سيار

البريد الإلكتروني (الخيار المفضل): fsayar@sesric.org مع إرسال نسخة (cc) إلى training@sesric.org/mdedeoglu@sesric.org

التقرير النهائي

اليوم الأول: 14 أكتوبر 2025	
09:15 – 08:45	التسجيل
09:45 – 09:15	**الجلسة الافتتاحية** • تلاوة آيات من القرآن الكريم • كلمات ترحيبية **معالي السيدة زهراء زمرد سلجوق، المديرة العامة، سيسرك** **معالي الدكتورة أمينة الهاجري، المديرة العامة للشؤون الثقافية والاجتماعية وشؤون الأسرة، الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي** **سعادة السيد نور أسامة محمد صالح، عضو المجلس القومي للأمومة والطفولة، وزارة التضامن الاجتماعي، مصر** • الكلمات الافتتاحية **سعادة السفير الدكتور محمد غولّو أوغلو، نائب رئيس، جمعية الهلال الأخضر** **معالي الدكتورة سيفيم سايم ماداك، نائبة وزيرة الأسرة والخدمات الاجتماعية في الجمهورية التركية** • صورة جماعية
10:00 – 09:45	استراحة شاي
01:00 – 10:00	**الجلسة 1: الآثار الصحية الناجمة عن إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني** تتناول هذه الجلسة الجوانب المتعددة للآثار الصحية الجسدية والنفسية الناجمة عن إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني بين الأطفال والشباب. وستعمل الجلسة على تقييم كيفية مساهمة الانخراط المفرط في الأنشطة الرقمية والتعرض للمضايقات عبر الإنترنت في ظهور المشكلات المتعلقة بالصحة. وخلال الجلسة ستتم مناقشة المخاطر الصحية الناشئة المرتبطة بالسلوكيات والمنصات الرقمية المتطورة. واستنادا إلى الأبحاث الجارية وأفضل الممارسات العالمية، ستسعى المناقشة إلى تحديد استراتيجيات قائمة على الأدلة للكشف المبكر والتدخل والوقاية بما يضمن حماية رفاه وصحة الشباب في العصر الرقمي. وعقب العروض، ستُخصص نحو ثلاثين دقيقة لجلسة تفاعلية للأسئلة والأجوبة. **المسير: سيسرك** **المتحدثون: الأردن، نيجيريا، جمعية الهلال الأخضر، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، منظمة الصحة العالمية (WHO)**
02:00 – 01:00	استراحة للغداء والصلاة
03:45 – 02:00	الجلسة 2: تعليم الأطفال في عصر الإنترنت

التقرير النهائي

اليوم الأول: 14 أكتوبر 2025	
	ستركز هذه الجلسة على الأثر التحويلي للمشهد الرقمي في تعليم الأطفال، مع تسليط الضوء على الفرص والتحديات الناشئة عن توسع نطاق الوصول إلى الإنترنت. وستتناول الجلسة كيفية إعادة تشكيل التقنيات الرقمية لأساليب التدريس والتعلم، وتأثيرها على الوصول إلى الموارد التعليمية، وإعادة تعريف أدوار المدرسين والأسر في سياق التعلم الرقمي. وخلال الجلسة ستتم مناقشة قضايا رئيسية مثل الفجوة الرقمية، والسلامة في استخدام الإنترنت، وإدارة وقت استخدام الشاشات، والحاجة المتزايدة إلى تعزيز الثقافة الرقمية. وستركز الجلسة على تحديد الإجراءات السياساتي ذات الأولوية والتدخلات الاستراتيجية الكفيلة بضمان أن يكون التعليم في العصر الرقمي آمنا وشاملا ومنصفا وفعالا لجميع الأطفال. وعقب العروض، ستُخصص نحو ثلاثين دقيقة لجلسة تفاعلية للأسئلة والأجوبة. **المسير: سيسرك** **المتحدثون: العراق، المالديف، المغرب، تركيا، إنستِتو سوسيال (Enstitü Sosyal)، جمعية الهلال الأخضر**
04:00 – 03:45	**استراحة شاي**
06:00 – 04:00	**الجلسة 3: تمكين الأسر من مواجهة إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني في العصر الرقمي** ستعمل هذه الجلسة على تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به الأسر في الوقاية من إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني والحد من انتشارهما بين الأطفال والشباب. ومن خلال تعزيز الثقافة الرقمية وتنمية المرونة النفسية، تهدف الجلسة إلى تمكين الأسر من تهيئة بيئة أكثر أمانا على الإنترنت وتشجيع الاستخدام الصحي للتكنولوجيا. كما ستستعرض كيف يساهم التوجيه الأسري الرشيد، والحوار المفتوح، والتربية القائمة على القيم في مساعدة الشباب على تصفح الإنترنت بأسلوب آمن ومسؤول. وسيتم تعريف المشاركين على استراتيجيات قائمة على البحوث العلمية من شأنها تعزيز مشاركة الأسرة وتزويد الوالدين بما يمكّنهم من حماية أبنائهم ودعمهم في العالم الرقمي. وعقب العروض، ستُخصص نحو ثلاثين دقيقة لجلسة تفاعلية للأسئلة والأجوبة. **المسير: سيسرك** **المتحدثون: غامبيا، ماليزيا، تونس، تركيا، جمعية الهلال الأخضر، مجمع الفقه الإسلامي الدولي**

اليوم الثاني: 15 أكتوبر 2025	
10:45 – 09:00	**الجلسة 4: التصدي لإدمان الإنترنت وحماية الأطفال من خلال الأطر القانونية الوطنية والدولية** ستعمل هذه الجلسة على تقييم كيفية الاستفادة من الأدوات القانونية الوطنية والدولية في مكافحة إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني، مع التركيز على حماية حقوق ورفاه وصحة الأطفال والشباب في العصر الرقمي. وستتناول الجلسة الأطر القانونية القائمة واستراتيجيات إنفاذها، إلى جانب الطبيعة المتطورة للتهديدات الإلكترونية، بما في ذلك الأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن التعرض المفرط للوسائط الرقمية. كما ستسلط الجلسة الضوءعلى الثغرات في التشريعات، والحاجة إلى تعزيز التعاون العابر

التقرير النهائي

اليوم الثاني: 15 أكتوبر 2025	
	للحدود، وأهمية مواءمة الاستجابات القانونية مع القيم الثقافية والدينية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وسيقدم الخبراء والممارسون في هذا المجال رؤى قانونية مقارنة ومبادرات إقليمية وتوصيات سياساتية تهدف إلى بناء ضمانات متسقة وفعالة لحماية الأطفال في البيئات الإلكترونية. وعقب العروض، ستُخصص نحو ثلاثين دقيقة لجلسة تفاعلية للأسئلة والأجوبة. **المسير: سيسرك** **المتحدثون: أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، ماليزيا، موزمبيق، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ICESCO)، اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (IPHRC)، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف**
11:00 – 10:45	**استراحة شاي**
01:00 – 11:00	**الجلسة 5: نقاش مفتوح حول تجارب بلدان منظمة التعاون الإسلامي والتحديات التي تواجهها في حماية الأطفال من إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني** ستسلط هذه الجلسة الضوء على السياسات الناجحة والاستراتيجيات الوطنية والتدخلات المجتمعية التي تم تنفيذها في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي بهدف حماية الأطفال والشباب من الآثار الضارة لإدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني. وإلى جانب مناقشة التحديات التي تواجهها البلدان، ستتناول الجلسة أيضا الأساليب المبتكرة في مجالات الوقاية والكشف المبكر والمشاركة ومشاركة الأسرة والمدرسة وبناء قدرات أصحاب المصلحة. **المسير: سيسرك**
02:00 – 01:00	**استراحة للغداء والصلاة**
03:45 – 02:00	**الجلسة 5: (تتمة)**
04:00 – 03:45	**استراحة شاي**
05:45 – 04:00	**الجلسة 6: مناقشة ختامية** ستوفر هذه الجلسة الختامية منبرا مفتوحا للمشاركين لتدارس أبرز الأفكار والتحديات والتوصيات التي تم تبادلها خلال ورشة العمل. وستكون فرصة لتبادل الأفكار والخبرات وطرح الأسئلة بشكل شامل، بما يشجع المشاركين على تقديم مقترحات للعمل المستقبلي. وسيخصص جزء أساسي من الجلسة على استعراض ومناقشة ورقة التوصيات. كما ستركز الجلسة على تحديد الأولويات المشتركة، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية، ووضع الخطوات العملية التالية لتعزيز حماية الأطفال والشباب وتمكينهم في البيئة الرقمية. وتهدف الجلسة في ختامها إلى توحيد المخرجات وبناء زخم نحو جهود تعاونية مستدامة في المستقبل.
06:00 – 05:45	**الجلسة الختامية**

التقرير النهائي

الملحق 2 - توصيات ورشة العمل

في إطار تنفيذ القرار B/48/MCSD-2/2023 الصادر عن المؤتمر الوزاري الثاني حول التنمية الاجتماعية الذي احتضنته القاهرة، مصر، بتاريخ 05-06 يونيو 2023، نظم سيسرك ورشة عمل على مدار يومين بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالتعاون مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، وذلك خلال فترة 14-15 أكتوبر 2025، في أنقرة. وركزت الورشة على تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان الأعضاء من خلال تيسير تبادل أفضل الممارسات لحماية الأطفال والشباب من المخاطر الرقمية.

وعملت ورشة العمل التي استمرت أعمالها ليومين على جمع خبراء وممثلين عن مؤسسات حماية الطفل الوطنية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والشركاء الدوليين بهدف معالجة تحديات إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني بين الأطفال. وعقب تلاوة آيات من القرآن الكريم، استهلت الجلسة الافتتاحية بكلمات ترحيبية من المديرين العامين لسيسرك والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وممثل جمهورية مصر العربية، وتابعت بكلمة افتتاحية من نائب رئيس جمعية الهلال الأخضر التركية ونائبة وزيرة الأسرة والخدمات الاجتماعية في الجمهورية التركية.

وبعد الجلسة الافتتاحية، تابعت ورشة العمل بجلسة تحت عنوان "الآثار الصحية الناجمة عن إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني". وخلال هذه الجلسة قدم ممثلو الأردن ونيجيريا وجمعية الهلال الأخضر وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية عروضهم. وتناولت العروض مسألة كيفية مساهمة الانخراط المفرط في الأنشطة الرقمية والتعرض للمخاطر الرقمية الأخرى في ظهور المشكلات المتعلقة بالصحة. وتطرق المتحدثون إلى استراتيجيات الكشف المبكر والتدخل والوقاية لحماية رفاهية الشباب في ظل العصر الرقمي.

وتضمنت الجلسة التي حملت عنوان "تعليم الأطفال في عصر الإنترنت" إلى عروض من تقديم ممثلي العراق والمالديف والمغرب وتركيا ومعهد "إنستيتو سوسيال"وجمعية الهلال الأخضر. وركز المتحدثون على تأثير التغيرات في المشهد الرقمي على تعليم الأطفال في ظل توسع نطاق الوصول إلى الإنترنت. كما تمت خلال الجلسة مناقشة أساليب التدريس والتعلم المبتكرة، والأدوار الجديدة للمعلمين والأسر في التعلم الرقمي.

اختتم اليوم الأول من ورشة العمل بجلسة تحت عنوان "تمكين الأسر من معالجة إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني في العصر الرقمي". وأبرزت العروض التي قدمها ممثلو غامبيا وماليزيا وقطر وتونس وتركيا وجمعية الهلال الأخضر ومجمع الفقه الإسلامي الدولي الدور الحاسم الذي توديه الأسر في الوقاية والحد من إدمان الإنترنت والتنمر الإلكتروني بين الأطفال والشباب.

واستهل اليوم الثاني من ورشة العمل بجلسة تحت عنوان "التصدي لإدمان الإنترنت وحماية الأطفال من خلال الأطر القانونية الوطنية والدولية". وكانت عروض هذه الجلسة من تقديم أذربيجان والبحرين وبنغلاديش وماليزيا وموزمبيق والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ICESCO) واللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (IPHRC) والاتحاد الدولي للاتصالات واليونيسيف. وناقش المتحدثون الأطر القانونية الحالية، واستراتيجيات الإنفاذ، والفجوات في التشريعات، والحاجة إلى التعاون العابر للحدود، وأهمية مواءمة الاستجابات القانونية مع سياقاتها الوطنية.

أظهرت المناقشة المفتوحة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمشاركين الآخرين أفضل الممارسات والتحديات القائمة في مجال إدمان الإنترنت والمخاطر الرقمية التي تؤثر على الأطفال.

التقرير النهائي

وبناء على المداولات المكثفة التي جرت خلال الجلسات الفنية ذات الصلة، **أوصت ورشة العمل السلطات الوطنية المعنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما يلي:**

1. **الإقرار** بأن إدمان الإنترنت والعنف الإلكتروني الموجه ضد الأطفال قضايا اجتماعية وصحية ملحة تتطلب استجابات متكاملة، ومتعددة التخصصات، ومبنية على الأدلة، مع مراعاة السياقات الثقافية والأطر القانونية الوطنية القائمة.
2. **وضع** أطر وطنية شاملة والمساهمة في الأطر الدولية التي تدمج سلامة الأطفال على الإنترنت والرفاهية الرقمية ضمن استراتيجيات التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة، وتحدد آليات الوقاية والاستجابة والعلاج.
3. **تعزيز** التعاون بين جميع السلطات الوطنية المعنية لتطوير برامج شاملة تتضمن الكشف المبكر والوقاية وخدمات الاستشارة المتخصصة، بالإضافة إلى متابعة المواضيع البحثية الرائجة واستكشاف جدوى إصدار إحصاءات رسمية التي تتناول الآثار النفسية والسلوكية للاستخدام المفرط للوسائط الرقمية، بما في ذلك دعم ضحايا العنف الإلكتروني من الأطفال وإعداد إرشادات للتدخلات في مجال الصحة النفسية.
4. **إدراج** مواضيع الرفاهية الرقمية والسلامة على الإنترنت والأخلاقيات الرقمية والثقافة الرقمية في مناهج التعليم الرسمية وغير الرسمية لتعزيز الاستخدام المتوازن والأخلاقي والمسؤول للإنترنت والذي يثري المهارات، ولمعالجة قضايا العنف الإلكتروني ضد الأطفال والمعلومات المضللة والمزيفة وحماية البيانات.
5. **تعزيز** برامج التدريب وتنمية القدرات للمعلمين والمدربين وجميع المهنيين المعنيين الآخرين والأسر، بالإضافة إلى وضع أطر توجيهية ذات صلة لتدريب الفئات المذكورة آنفا وقياس نتائج هذه الأطر، بالتركيز على تحديد العلامات المبكرة لإدمان الإنترنت والتصدي لجميع أشكال العنف عبر الإنترنت ضد الأطفال.
6. **التركيز** على الدور المركزي للأسر في توجيه سلوك الأطفال على الإنترنت من خلال تعليمهم وتعزيز القيم والأخلاق الإسلامية وتصميم وتنفيذ حملات توعية موجهة، ومواد إرشادية للآباء، ومجموعات أدوات الثقافة الرقمية للأسر التي تساعد على مراقبة الأطفال وحمايتهم في البيئة الرقمية.
7. **دعم** المبادرات المجتمعية لتعزيز القدرة الاجتماعية على الصمود أمام السلوكيات الضارة على الإنترنت ووتعزيز السلوك الرقمي الإيجابي.
8. **مراجعة وتحديث** السياسات والبرامج والمعايير الوطنية التي تتناول النهج القانوني والشامل فيما يتعلق بحماية الأطفال على الإنترنت، وآليات رصد السلامة على الإنترنت، والرفاهية الرقمية، والإدمان الرقمي، مع تتبع التقدم المحرز في حماية الأطفال من الأضرار الرقمية استنادا إلى آليات ومؤشرات تقييم رصينة.
9. **دعم** الأسر في اعتماد الأدوات والابتكارات التكنولوجية لرصد وتحديد والحد من المخاطر الإلكترونية التي تلحق بالأطفال.
10. **تعزيز** التعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لدعم مساعيها الرامية إلى ضمان بيئة رقمية آمنة للأطفال والتصدي لإدمان الإنترنت والعنف عبر الإنترنت.

التقرير النهائي

الملحق 3 - قائمة المشاركين

الرقم	البلد	اللقب	الاسم والنسب	المسمى الوظيفي	المؤسسة
1	أذربيجان	السيد	عمران عليييف	نائب مدير دائرة	وزارة الشؤون الداخلية
2	البحرين	الدكتورة	مريم يوسف الظاعن	مديرة وحدة حماية الطفل في الفضاء الإلكتروني	وزارة الداخلية
3	بنغلاديش	السيدة	شرمين سلطانة	مهندسة صيانة مساعدة	وزارة شؤون المرأة والطفولة
4	جيبوتي	السيدة	إليان عبد الفتاح موسى	مديرة مشاريع تكنولوجيا المعلومات	الوكالة الوطنية لنظم المعلومات الحكومية (ANSIE)
5	مصر	السيد	نور عثمان محمد صالح	عضو	المجلس القومي للطفولة والأمومة
6	مصر	السيد	أحمد رشاد	نائب رئيس البعثة	سفارة جمهورية مصر
7	غامبيا	السيد	لامين جاتا	مساعد أول في دائرة حماية الطفل	وزارة النوع الاجتماعي والطفولة والرفاه الاجتماعي
8	إيران	السيد	مهدي خودافيرديان	المدير العام	الهيئة الوطنية لحقوق الطفل، وزارة العدل
9	إيران	السيد	محمد أمين مغرب	سكرتير أول	سفارة جمهورية إيران الإسلامية
10	العراق	السيد	أثير باقر	مدير التوثيق الإلكتروني	وزارة التعليم
11	الأردن	السيدة	ميسون محمد علي الحساسنة	رئيسة مكتب العمل الاجتماعي وحماية العائلة	وزارة التنمية الاجتماعية
12	ليبيا	معالي الدكتور	فرج الفرجاني	وزير	وزارة التعليم التقني والفني
13	ليبيا	السيد	جبريل بن حميد	مستشار ومدير مكتب الوزير	وزارة التعليم التقني والفني

التقرير النهائي

الرقم	البلد	اللقب	الاسم والنسب	المسمى الوظيفي	المؤسسة
14	ليبيا	السيد	محمد بن ادريس	مدير دائرة الشؤون الإدارية والمالية	وزارة التعليم التقني والفني
15	ليبيا	السيد	حميد امبارك	مدير الشؤون الإدارية للمعاهد الفنية	وزارة التعليم التقني والفني
16	ليبيا	السيد	عبد العظيم مفتاح	مدير مكتب التعاون الدولي	وزارة التعليم التقني والفني
17	ليبيا	السيد	علي سالم السهولي	عميد	كلية التقنية الكهربائية والالكترونية بنغازي
18	ماليزيا	السيد	سوهايمي ساهري	رئيس قسم مراجعة السياسات	لجنة الاتصالات والوسائط المتعددة الماليزية
19	ماليزيا	السيد	محمد فردوس مزالان	مدير مساعد أقدم	المجلس القومي للسكان وتنمية الأسرة (MWFCD)
20	المالديف	السيدة	مديحة حسين	عاملة متقدمة في مجال الخدمات الاجتماعية	وزارة التنمية الاجتماعية والأسرية
21	المغرب	السيد	نور الدين الأصفر	رئيس دائرة التحول الرقمي والشؤون الاجتماعية	وكالة التنمية الرقمية
22	موزمبيق	السيد	فلاديمير نومير أدريانو	رئيس قسم شؤون الأطفال	وزارة العمل والشؤون الجنسانية والعمل الاجتماعي
23	نيجيريا	السيد	إيمانويل مفون إيسيان	مدير دائرة صحة الشباب وشؤون الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية	الوزارة الفيدرالية لتنمية الشباب
24	عُمان	السيد	هيثم سالم حمد الخضوري	مدير دائرة الحماية الأسرية	وزارة التنمية الاجتماعية
25	عُمان	السيد	أحمد حميد خميس البادي	مدير مساعد لشؤون الطفل	وزارة التنمية الاجتماعية

التقرير النهائي

الرقم	البلد	اللقب	الاسم والنسب	المسمى الوظيفي	المؤسسة
26	باكستان	السيد	عمار أمين	مستشار	سفارة باكستان في أنقرة
27	فلسطين	السيد	باسل إبراهيم حسن	مدير مكتب حماية الطفل	وزارة التنمية الاجتماعية
28	قطر	السيد	حسن أحمد الجابر	نائب مدير	وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
29	قطر	السيدة	آمنة الخياط	باحثة في مجال التعاون الدولي والتنمية	وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
30	قطر	السيد	عبدالله الهاجري	مدير الجمعيات والمؤسسات الخاصة	وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
31	الصومال	السيدة	فاطمة عمر علي	مستشارة استراتيجية	وزارة الشباب والرياضة
32	السودان	السيدة	نفيسة أحمد علي الأمين	مسؤولة الحماية	المجلس الوطني لرفاهية الطفل
33	سورينام	السيدة	شوفيل شارمين أموكسي	مدير	خط المساعدة الهاتفي للأطفال والشباب
34	تونس	السيد	محمد زنين	مدير	المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل
35	تركيا	معالي الدكتورة	سِفيم صايِم ماداق	نائبة الوزيرة	وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية
36	تركيا	السيدة	إسراء كومور	خبير في مجال الأسرة والخدمات الاجتماعية	وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية
37	تركيا	الخبيرة الدكتورة	مهتاب بينغول	نائبة المدير العام لمديرية الأسرة والخدمات الاجتماعية	وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية
38	تركيا	السيد	محمد فاتح كيليتش	خبير في مجال الأسرة والخدمات الاجتماعية	وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية
39	تركيا	السيد	أحمد راسم كالايجي	خبير في مجال الأسرة والخدمات الاجتماعية	وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية

التقرير النهائي

الرقم	البلد	اللقب	الاسم والنسب	المسمى الوظيفي	المؤسسة
40	تركيا	السيد	فرات جوزال داغ	رئيس دائرة المنظمات الدولية	وزارة التربية الوطنية
41	تركيا	السيدة	تيلي ديمير ديندار	معلمة	وزارة التربية الوطنية
42	تركيا	السيد	خليل إيمره سيتشجين	معلم	وزارة التربية الوطنية
43	تركيا	السيدة	جولسوم جينغيز	خبيرة مساعدة في مجال الأسرة والخدمات الاجتماعية	وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية
44	الإمارات العربية المتحدة	السيد	خالد محمد الشحي	أخصائي أول في حماية حقوق الأسرة	وزارة العائلة
45	أوغندا	السيد	جون موغيشا	موظف أقدم في مجال المراقبة والرعاية الاجتماعية	وزارة النوع الاجتماعي والعمل والتنمية الاجتماعية
46	اليمن	السيد	عبد المعز أحمد عقلان عبدالله	مستشار	سفارة اليمن
47	معهد الدوحة الدولي للأسرة	الدكتورة	خالد النعمة	مدير إدارة المناصرة والتوعية	معهد الدوحة الدولي للأسرة (DIFI)
48	معهد "إنستِتو سوسيال"	السيدة	فاطمة بتول إرجان	باحثة	معهد "إنستِتو سوسيال"
49	المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة	السيد	محمد الهادي السهيلي	مدير إدارة الشؤون القانونية	المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ICESCO)
50	مجمع الفقه الإسلامي الدولي	السيدة	سارة أمجد بدوي	مديرة دائرة شؤون الأسرة	مجمع الفقه الإسلامي الدولي (IIFA)
51	اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان	الدكتور	هاجي علي أشيكغول	رئيس	الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (IPHRC)
52	الاتحاد الدولي للاتصالات	السيدة	فيكتوريا أومينليانينكو	مسؤولة مشاريع	الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
53	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	الدكتورة	أمينة الهاجري	المديرة العامة للشؤون الثقافية والاجتماعية والأسرية	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

التقرير النهائي

الرقم	البلد	اللقب	الاسم والنسب	المسمى الوظيفي	المؤسسة
54	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	السيدة	سكينة سعيد سيدزودا	موظفة فنية	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي
55	هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية	السيد	مصطفى بورا دورموش أوغلو	مستشار المدير العام	هيئة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)
56	مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في تركيا	السيدة	مريم أشقر خان	ممثلة المكتب لدى تركيا	مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في تركيا
57	مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في تركيا	السيدة	يلدز يابار	محللة برامج	مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في تركيا
58	مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تركيا	السيدة	إكين بوزكورت	موظف مسؤول لشؤون حماية الطفل	مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تركيا
59	مكتب منظمة الصحة العالمية في تركيا	الدكتورة	تسنيم عطاطرة	ممثلة منظمة الصحة العالمية في تركيا	مكتب منظمة الصحة العالمية (WHO) في تركيا
60	مكتب منظمة الصحة العالمية في تركيا	السيد	طوفان ناير	موظف	مكتب منظمة الصحة العالمية (WHO) في تركيا
61	جمعية الهلال الأخضر التركي	معالي الدكتور	محمد غُلّو أوغلو	نائب رئيس	جمعية الهلال الأخضر التركي (YEŞİLAY)
62	جمعية الهلال الأخضر التركي	البروفسور الدكتور	محمد طيب كاداك	بروفيسور	جمعية الهلال الأخضر التركي (YEŞİLAY)
63	جمعية الهلال الأخضر التركي	السيدة	خديجة هازال تشيليك	أخصائية في علم النفس السريري	جمعية الهلال الأخضر التركي (YEŞİLAY)

التقرير النهائي

الرقم	البلد	اللقب	الاسم والنسب	المسمى الوظيفي	المؤسسة
64	جمعية الهلال الأخضر التركي	السيدة	إرام دونماز	أخصائية في علم النفس	جمعية الهلال الأخضر التركي (YEŞİLAY)
65	جمعية الهلال الأخضر التركي	السيد	إرجين بيجيران	مدير إدارة التعاون الدولي والاتحادات	جمعية الهلال الأخضر التركي (YEŞİLAY)